

محضر الجلسة العلنية التاسعة عشرة

المنعقدة يوم الإثنين 21 محرم 1419 هـ

الموافق 18 ماي 1998 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمالنا اليوم مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان، هناك نقطة نظام؟ تفضل.

السيد بوعلام عمري (نقطة نظام): سيدي الرئيس، السادة أعضاء المجلس، قبل دخولي القاعة أخبرت من طرف موظف إداري أن اسمي قد حذف من قائمة المتدخلين بحجة أنني سجلت اسمي في هذه القائمة بعد نهاية فترة التسجيلات ولكنني حين ذهابي إلى المكتب لتسجيل اسمي كانت القائمة لا تزال مفتوحة، وعادة ما نتعامل بهذه الطريقة أي نسجل أسماءنا قبل الجلسة التي نتدخل فيها. وعليه فهذا يعد خرقا للمادة (62) من النظام الداخلي، فإن رأيتم ألا حق لنا في التدخل في هذه الجلسة فنحن لا نرى ضرورة لوجودنا في هذه القاعة وسمحوا لنا بمغادرتها وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا. عندي توضيح، لقد تكلمت باسمك منفردا وقلت: "لقد رفضوا اسمي" والحقيقة هي ذلك ولكن كان الأولى أن تتحدث بصيغة الجماعة، لأن سبعة أعضاء جرى لهم نفس ما جرى لك فإن كان هذا ظلما فقد ظلمنا سبعة آخرين، هذه واحدة والثانية أنك تتكلم عن القانون وأنت قانوني محترم ومن الناس الذين أستشيرهم مهما يكن الاختلاف بيننا من ناحية القانون، وقد ذكرت لي المادة (62) وكان حريا بك أن تقرأ (المادة 61) التي قبلها بعدما تأخذ بعين الاعتبار وهذا مسجل. أن القائمة بلغت 26 مت دخلا، واحتراما لك أقول لك إنني سأجتمع مع أعضاء المكتب بعد الساعة الثانية عشرة من منتصف النهار وسنحاول فهم القانون وليس (المادة 62) فقط كما تقول ولكنها المادة (61) التي تقول: (Les membres du Conseil de la nation qui désirent intervenir dans un débat doivent s'inscrire préalablement) هذا هو القانون وأنت رجل قانون، وأنا لست رجل قانون بل رئيس هذا المجلس، وأحترمك احتراما كبيرا وقلت لك إنك لست وحدك في هذا الأمر فمعك سبعة أشخاص، واسمح لي بالاجتماع مع أعضاء المكتب على الساعة الثانية عشرة وشكرا، أما الآن فالكلمة للسيد بوطويقة بن حليمة فليتفضل مشكورا.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرنا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، قبل أن أطرح بعض النقاط لدي نفس الملاحظة، وأطلب من سيادتكم أن تفصلوا في قضية الترتيب عند اجتماعكم المزمع عقده مع أعضاء المكتب، أي مسألة ترتيب المتدخلين لأن النظام الداخلي لا ينص صراحة عما إذا كان نظام التسجيل يوافق أو أنه من صلاحيات الرئيس، لأن الرتبة التي كنت مسجلا فيها قد تغيرت، فإذا كان هذا من صلاحيات الرئيس فتبارك الله وأطلب من الإخوان إعادة النظر في النظام الداخلي وبعض أموره وهذا منه.

سيدي الرئيس، كنت أريد التدخل فيما يخص القانون والتعويضات ولكنني تخليت عن التدخل فيما يخص القانون نظرا لتطور هذه الزويدة التي هبت على مجلس الأمة.

أولا سيدي الرئيس، مجلسنا لم يكن منبرا لصراعات أشخاص أو صراعات سياسية أو فكرية أو تاريخية أو معنوية، فهذه لا أرضى بها.

ثانيا، إذا كان هناك صراع على المناصب -وأنا من الناس الذين لم يدرسوا كثيرا وأنا أتعلم- فرئيس مجلس الأمة لا يملك الحق في الترشح للرئاسة ورئيس الجمهورية الحالي هو اليامين زروال، أما الصراعات فلنا بحاجة إليها ومن أراد أن يصعد فعليه بالقاعدة، والسلم يجب أن لا يستعمل بالمقلوب...

السيد الرئيس: لا بد أن توضح، ومن الناحية القانونية يجب الالتزام بالنص، وإن كان ثمة شيء من هذا الذي نتحدث عنه فوضح لكلا لا يبقى أي شيء غامضا وأنا متفق معك مبدئيا ولكن وضح لكليلا يكون هناك التباس، وارجع من فضلك بسرعة إلى النص الذي ندرسه.

السيد بوطويقة بن حليلة: لو تركنا في النص لبقينا فيه، فنقريري موجود مادة بمادة، ولكننا جعلنا نتكلم عن صراعات داخل الحزب الحاكم، وأوضح الفكرة الأولى المتعلقة بالديمقراطية السريعة، نحن أعضاء مجلس الأمة ككل والإخوان -إخواني وزملائي- الذين عينهم الرئيس، الرئيس الذي انتخبه الشعب جميعا ويعتبرون منتخبين مثلنا فهذه هي الديمقراطية فقد عين من كل جهة (toute tendance confondue) فليحافظ على هذا، أما فيما يخص الشعب المسكين وأنا مسرور لأننا صرنا نتذكر الشعب ونحن نعيش معه، واليوم تذكرناه والحمد لله على أننا تذكرناه. سيدي الرئيس، الأرقام -كشفا لبعض النوايا السيئة لبعضهم- فإن الفرق بين ما اقترح من طرف الغرفة الأولى واقتراحات بعضهم هي 35 مليار سنتيم، وعندما سأرجع لولايتي سيدفع كل شعبي 4.30 د.ج، أي أنني أخذت 4.30 د.ج من أموال الشعب وإذا رفضت أخذها فسترسل إلى البلدية التي تفرض على كل قاطن بها دفعها وهذا هو الخلاف، فهل هذا هو العقل؟ فهل نحن من يأكل أموال الدولة؟ الناس الذين رأهم الشعب..

نقطة أخرى سيدي الرئيس، فيما يخص القانون الذي جاؤونا به، نتكلم عن الإخوان الذين حرروه، وقد كنا من الناس الأوائل الذين طالبوا بمراجعة بعض الأمور ولكن الإخوان أحضروا لنا أرقاما، وكنا من الناس الذين تكلموا مع القادمين إلينا في هذا المجلس ونهوننا إلى وجود مشكل في المنتخب، واليوم نشعر أن المشكلة موجودة، فرئيس ثاني بلدية بمدينة الجزائر يتقاضى 15.000 د.ج! ماذا يفعل بها وهناك العديد من نواب رؤساء (Les A.P.W) يتقاضون 3000 د.ج، فما هذا؟ وماذا نريد؟ وإذا كانت الديمقراطية وهذه الغرفة الثانية تغلق فليقل ذلك! أما فيما يخص بعض الأشخاص -سامحهم الله- ولن أذكرهم بأسمائهم لكيلا يرد علي السيد الرئيس ويسجل ذلك بنقطة نظام، الإمكانيات والناس الذين اتهمونا، ونحن موجودون هنا..

السيد الرئيس: سمّمهم، تحمل مسؤوليتك وسمّمهم واعلم أنك في بلد القانون. إن في كلامك غموضا كبيرا، تتكلم عن التثت الرئاسي، وعن وجود مليارات، فسمّمهم..

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرًا سيدي الرئيس على أية حال تفاديا للمشاكل وما قلته ربما سجل، قلت لا أخرج، فنحن هنا للجمع والمحافظة وهذا الشيء قيل عموما لنحافظ على انسجام هذا المجلس فأفهمونا ما هو، فأنا من الناس الذين لم يقرأوا، فمن عنده حسابات وعزله رئيس الحكومة يأتي ليخطب علي أو من راح ليصبح رئيس حكومة يأتي

ليخطب علي؟ أنا أناقش قانون التعويضات وكم أتقاضى...

السيد الرئيس: إرجع إلى القانون من فضلك ففيما يخصني، فقد قرأت في الجرائد أن رئيس الحكومة ورئيس المجلس عضوان في قيادة الحزب الحاكم، ولا أقبل بهذه الالتباسات والاختلافات، بعض الجرائد هي التي تتحدث هكذا، ولا بد أن تتحلى بروح المسؤولية وأنا أحترمك وأعرفك فأرجع إلى الموضوع من فضلك.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرا سيدي الرئيس، النقطة الأخيرة، بكل نزاهة يقولون إن النائب المتواجد بالخارج قد رتبوا له مبلغ 5 ملايين فرنك فرنسي يتقاضاه، والحمد والشكر لله، والصحافة موجودة، كم يوجد منهم؟ يوجد ثمانية والمجموع 40 مليون فرنك فرنسي، فهل هذا هو مجموع ما نصرفه في كل حوائجنا؟ أليس هذا قبيحا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا. والله أغتنم الفرصة لأسجل باسمكم ملاحظة، فأقول إننا نتكلم أمام الله وعباده، وعندما نتكلم عن الصحافة فنحن مع حرية الصحافة وسيأتينا القانون وهناك يظهر من هو مع حرية الصحافة ومن هو ضدها، ولكن عندما نعتزف بحرية الصحافة نعتزف كذلك بحقنا في الاختلاف مع بعض المقالات الغامضة، ونصح بعض المسؤولين خارج هذه القاعة الذين يتكلمون عن (المافيا) وأقول لهم (tout ce qui excessive est insignifiant) فحذار حذار في كلامكم لأن القانون والجواب يحكمان في هذه البلاد، أما الإبقاء على شيء غامض هكذا كالكلام الغامض حول الثلث الرئاسي، والمليارديرات وكذا، فهذا (C'est trop peu et c'est trop) فلا بد من توضيح، وبودنا ألا نُجرّ، لنبق في القانون فنحن مع الصحافة وحرية الصحافة وحرية الكلام. نقطة نظام؟ تفضل.

السيد جمال الدين بلحاج: (نقطة نظام): سيدي الرئيس، أظن أن كل واحد منا استمع إلى تدخل السيد بوطويقة بن حليلة وأكد أنه لم يتهم في تدخله الثلث الرئاسي قط وهذا للتوضيح فقط، شكرا.

السيد الرئيس: أعلم ذلك، أنا أتكلم عن بعض مقالات الصحافة مع احترامنا لحرية الصحافة، بودنا -يا جماعة- البقاء في القانون وأرجوكم، فإذا خرجنا من هنا فكل لديه الحرية في الحديث عن الصحافة والكلمة الآن للسيد الطاهر زبيري.

السيد الطاهر زبيري: شكرا سيدي الرئيس. إخواني أخواتي أحببكم جميعا، في الحقيقة اضطرت إلى المشاركة والإدلاء بملاحظات في هذا الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته لأنه حساس جدا، والحقيقة أننا شعرنا بالمسؤولية، وعلى الأقل بمسؤولية الضمير. قال أخ بأنها زوبعة وقال البعض ضجة، والبعض سموه ما سموه، في الحقيقة أعتبر أنه كان عندنا آمال كبيرة في المجلس الشعبي الوطني وكذلك بالأخص في مجلس الأمة، لأننا نعتبر تنقلاتنا ومراحلنا ونضال كل منا خطوات إلى الأمام حتى نرفع مستوى الجزائر، وأنا اعتبرت لما وصلنا بأن كل واحد في مكانه وميدانه ونحن شاركنا لإنقاذ -على الأقل- البلاد، لأننا كنا في أزمة كبيرة وأسرعنا لنجمع بعضنا بعضا داخل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة أي في المؤسسات، فإذا به -لا أقول فشلت ولكن تكونت لي خيبة شخصيا- وعلى كل فأنا أتكلم حرا، ضميري يؤنبني ويفرض علي -على أية حال- أن أنتقد بهذا الكلام، فقد كنت أرى في مجلس الأمة هذا أملا كبيرا لكن -في الحقيقة- فيه غموض كثير وبالأخص لاحظ البعض الفراغات والثغرات والغموض في الدستور أو في القوانين أو في المؤسسات أو في الكيفية التي حضروا بها مشروع قانون التعويضات، ويظهر لي -حقيقة- أن المجلس الشعبي الوطني كان مستعجلا ولم يكن يتصور أن تقع هذه الضجة والزوبعة، ولكننا اليوم فيها وفي وسطها وقلبها، وعلى أية حال عندنا محطات في التاريخ تابعتها، سواء تلك التي واكبناها أم تلك التي نحن فيها، ولن أذهب بعيدا جدا، وأعطي أمثلة بسيطة، نحن نرى -من الأمير عبد القادر، ابن باديس، مصالي، جماعة 22-1954- الجزائر تنقل من محطة إلى محطة حتى وصلنا -على كل- إلى وقت ما قبل هذه الشهور أو قبل سنة أو أكثر كانت فيه الجزائر -في الحقيقة- ضائعة، ونرى اليوم الجزائر قد عادت من بعيد، كان هذا هو طموحي وشعوري.

الأخ الرئيس، أرى هنا وجوه رجال جامعيين ودكاترة ومناضلين.. إلخ وكلمة من عندك أنت أقبلها تماما عندما تقول بومعزة المعروف من ثلاثين سنة مات، بومعزة اليوم ليس هو بومعزة ثلاثين سنة مضت، فنحن نعرف بومعزة

الثلاثينات والأربعينات والخمسينات أما بومعزة اليوم فأنا لا أعرفه ولا أعترف به، نحن مرتبطون بماض ونضال وهذا هو العربون ورأس المال والضمانات، طبعاً لم أرتب شيئاً ولم أكتب ولم أدخل لأقول لأبد لي من أن أفلسف الكلمات والجمل الجميلة، فأنا لا أنتقي الكلمات وأستطيع على أية حال أن أقرأ كلمات كتبتها أو كتبوها لي ولكنني أحب أن أتكلم من صميم الفؤاد ومن ضميري الحي. البعض يلاحظ وربما يقول لماذا كل هذه الحالة وهذه الزوبعة والحملة الصحافية، طبعاً نحن أمام رأي عام وهذا شيء موجود والصحافة جزء من الرأي العام ونحن كلنا نعيش مع الرأي العام، والذي نتكلم معه يقول لنا: أنا متصل بالشعب ! ونحن أيضاً متصلون به ونعرفه، وكل من يقول شيئاً فنحن نعرفه، والمنتخب الذي مرره الغربال مرتين نعرفه، والذي انتخبه الشعب نعرفه، والمعين من كتلة الرئاسة معروف أيضاً.

وعن قضية الدستور، فنحن إذا كنا عيّنا في كتلة الرئاسة فالبعض وضعنا في الصف الثاني، لكن لم يستطع قولها (On a même pas droit à la parole) والغريب أننا نتكلم كثيراً عن احترام بعضنا البعض، واحترام المجلس، الديمقراطية، التعددية ولكن دعونا من الألفاظ الجوفاء والمفلسفة، بقي لنا الالتزام بالشفافية والاحترام الحقيقي والكيفية البناءة. ربما أحاول الآن تلطيف عباراتي -فأنا غالب- فلست دبلوماسياً ولا أفتش عن الكلمات وأحوم لكي أصل إلى ربع كلمة مثلما نسمع، المهم هو الموضوع الجوهرى، أنا قلت بأن المجلس الشعبى الوطنى كنا ننتظر منه الكثير، ومهما كانت صعوباته ومهما كانت خلافاته فهم نواب يمثلون الشعب وينتظر الشعب منهم الكثير، فقد قلت منذ هنيهة بأننا نتكلم مع الناس حتى في الهاتف، والله وحق من سماه محمداً لست أقدر أن أقولها أمامكم هنا، وطبعاً نحن مرتبطون ويعيننا الأمر، وإلى الآن لم أفهم لماذا؟ وعلى كل حال بودنا لو الأخ الرئيس يعمل تحليلاً في الموضوع كاملاً من أوله لآخره وتوضيحا وتفسيراً لكل هذا الموضوع بالأخص، وحقيقة الممارسة بين الغرفتين، ونحن نقول "الغرفتين" وقالوا بأن معنى "الغرفتين" كونهما في (شقة واحدة) لكننا لم نر جارا قريباً كهذا عندما يود فتح نافذة أو باب لا يشاور ولا يتفاهم مع جاره ! وبكيفية كهذه، وباستخفاف تجوزت هذه الغرفة وكأنها غرفة تسجيل فقط، وموضوع التعويضات هذا يهمني كثيراً، فهل هذه القيمة والمكانة والطموحات وانتظارنا وأمنياتنا في هذا المجلس تتحقق وتعطي الثقة والمصادقية والأطمئنان لشعبنا وأوضاعنا؟ لأننا لسنا في وضعية طبيعية، وعندما أقول وأقصد هذا الكلام فلأننا نواب على كل حال ولا بد من الاحترام والفخامة، ونحن هنا شيوخ يلزمنا ويلزمنا فنحن شيوخ (vis à vis de l'étranger) بالنسبة لأمريكا والأعداء، ونتكلم معهم على هذا الأساس ولكن بالنسبة لوضعنا وشعبنا والوضعية التي نحن فيها يلزمنا ألا ننفصل عنه وعن هذه الوضعية فنحن لا نستطيع الانفصال عنها، كيف؟ نحن في وضعية خاصة، وبالأخص مجلس الأمة، البرلمان يمكن على أية حال وجود نوع ما، لست أعرف، فلن أعلق عليه، وليس موضوعه الآن، ولكن مجلس الأمة أول من نوعه من... وحتى البرلمان، فهو أول برلمان ديموقراطي تعددي فيه مشاكل وكذا حقيقة ولكنها قضية ممارسة ووقت وترويض فقط، وبالأخص مجلس الأمة فهو آلة وآلية واجهنا بها الأعداء في الخارج: أمريكا وأوروبا وكل الدول التي تريد استضعافنا وإخضاعنا وإهانتنا والإنقاص من قيمتنا، لكننا واجهناها بهذه المؤسسات، وإلى حد الساعة رغم الحرب الفتاكة القاتلة التي نقوم بها نحن ضد الإرهاب والبطالة وانهيار الاقتصاد والوضعية الصعبة وكذا، والجزائر قائمة لمواجهة هذه الوضعية، وليس من أحد حولنا من محيطنا، وهؤلاء لا تتوجهوا إليهم ولا تتكلموا معهم ولا أنتقدتهم ولكن الجزائر، إلى درجة التناقض فأنا نائب حر وأتكلم، ليس لأمس الرؤساء ولكنني حر في التكلم.

لقد قطعنا أشواطاً كبيرة في الديمقراطية، ونحن نبني ونكمل ولكن عندما يهتمون بالجزائر فقط، ويذهب (كلنتون) إلى إفريقيا ويقول: (لا توجد ديمقراطية جاهزة) ومادام هذا موجوداً فلماذا تطلبون منّا البدء حيث انتهيتُمْ؟ أريد أن أنبه وألفت الأنظار بأنه ينقصنا الارتقاء إلى المستوى المطلوب، إن مستوى وضعيتنا والمستوى الذي ينتظره منا الشعب، إلى مستوى الأعداء والتربصات المحدقة بالجزائر، والقضية طبعاً وقعت عليها ضجة وأصبحت قضية مادة، قضية (فلوس) ونقولها بكل صراحة، لأنه فيه من قال لماذا لم تكن هذه الضجة في المستوى الفلاني؟ هناك مشاريع موجودة، وهو مشكل تقني يستطيع أن يطرأ عليها تغيير ومراجعة إلخ...

وفي قضية كهذه، قضية (فلوس) ونحن ممثلو الشعب، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: "امشوا على حسب ضعيفكم" واليوم الكلام لن تنزعه من فم الشعب ولن تنزعه من ذهنهم مبلغ 20 أو 25 مليوناً، فهل نقابل هذا القرار من دون أن نرى ما حولنا؟ فالشعب فيه مناضلون، وهل بهذه الطريقة نعتي بالمحيط وبهذا الرأي العام حتى لو ننقذ الصحافة فقد قلت سالفاً إن الصحافة جزء من الرأي العام، والرأي العام دائماً تعبر عنه الصحافة فهناك ما هو على صواب وهناك ما هو على خطأ، يجب أن نكون متواضعين ونكون من الرجال الذين لم ينفصلوا حقيقة عن ماضيهم، لأن الماضي ذاكرة المستقبل، فمن ليس له ماضٍ ليس له مستقبل، فإذا انفصلنا ولم نكن مرتبطين بهذا الماضي كيف يكون لنا مستقبل؟ أنا بكل صراحة ما زلت مرتبطاً بهذا الماضي ولست وحدي فقط، لكنني أتكلم عن نفسي طبعاً ليس لكي أعبر عن الناس كلهم وعمما يقوله كل واحد ولكن أظن أننا عشنا قضية صعبة جداً وهي قضية تحرير البلاد، وأنا شخصياً اشتريت بنقدية بمالي وكنت ضابطاً في جيش التحرير بلا مقابل واليوم إذا كانت كرامتنا كرامة (فلوس) ولا نأبه لكرامة شعبنا هذا فنحن يا جماعة نقول لكم إن العاقبة وخيمة.

بقي أن نقول من المسؤول عن هذه الوضعية؟ قلت سالفاً إنه قد ظهر لي أن الأمور تسارعت ولم يظن المسؤولون

أن الوضعية ستتطور إلى هذه الدرجة أو تحدث هذه الضجة، لكن كل واحد وجد نفسه أمام الأمر الواقع ولكن في إمكاننا معالجة الوضع والوضعية ونبقى - حقيقة - محترمين ذوي قدر رأينا العام وعند مناظرتنا وينقصنا أن نكون واقعيين وبهذه الكيفية هذه.. يعني شيء غريب... شيء غريب... وكأن البعض لا يود الرجوع إلى مناظرتهم، وكأنه امض من هنا قدما وإلا العهدة الأولى واذهب.. طبعاً أنا شخصياً ليس لي أي طموح آخر، ولن أترشح، ولن أتقدم وليس لي غير تقاعدي وأتحدى أياً كان مرة ومرتين وألفاً! عندي تقاعدي فقط ولكن أود التوسعة فهناك "عرش" كامل من ورائي ولكن فيه كرامة يا إخوتي، وإذا سمحت سيدي الرئيس فسأعطي أمثلة بسيطة، فمرة كنت واقفاً بالمستشفى فجاء أحدهم لعلاج زوجته بحقنة اعتادت أخذها في المستشفى فقبل له اذهب واشترها من الصيدليات، فذهب المسكين ولم يجدها فرجع، وهو يسب بأعلى صوته في الشارع كيف لزوجتي ألا تجد حقنة...

السيد الرئيس: من فضلك الأخ الطاهر مع كل الاحترام، فقد أخذت وقتاً أكثر من اللازم، وأستسمحك لأطلب منك التلخيص فتأتينا بخلاصة.

السيد طاهر زبيري: والله أيها الأخ الرئيس، رأيت من تكلم أكثر مني ولكن السلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً والكلمة الآن للسيد محمد القورصو.

السيد محمد القورصو: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل، أيها الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كانت اللحظة التاريخية الأولى يوم نصب مجلسنا الموقر، اليوم بل الآن بل اللحظة للتاريخ معنا موعد فهل نحن معه في الموعد الموعود؟

أقول صراحة بالنظر لما عشناه داخل وخارج هذا المجلس في غضون الأسبوع المنصرم وبالنظر لما سمعناه أمس من مداخلات تعكس الروح السامية والمسؤولية، واسمحوا لي لأسيما من طرف زميلي بلقاسم بن حصير فأقول نعم نحن مع التاريخ في مواعده، موعدنا مع التاريخ لا يمكن إلا أن يكون كسابقه، كتاباً مفتوحاً نقرأ صفحاته الناصعة اليوم وغداً برهاناً على تحملنا مسؤولية معهوده، وتكديباً لكيد الكائدين الذين نعتونا بالمرتزقة أو (Mafiosi)...

السيد الرئيس: هناك نقطة نظام؟ تفضل.

السيد محمد طاهير: شكراً سيدي الرئيس. رأيت اليوم تدخل السيد الرئيس كي يوجه الإخوة لجعل مقدمة كلامهم غير مطولة أو خارجة عن الموضوع..

وقد احترمها أحد أصدقائنا ودخل مباشرة في الموضوع، وأنا أتبنى هذه الطريقة بكل احترام ولكن يجب أن تطبق على الجميع (تصفيق).

السيد الرئيس: ملاحظة في محلها، فأرجوكم ابقوا في الموضوع ودعونا من التعليقات الطويلة لأن الوقت والجو لا يساعدان، اطرخوا القضية والتزموا بجدول أعمالنا، شكراً.

السيد محمد القورصو: ومقالتي تدخل ضمن الجدول.. أما بعد، فلن أترك هذه الفرصة تمر دون أن أتصفح وإياكم ما دونته الأعلام الوطنية الجزائرية في نفس هذا الموضوع أي أعني ضرورة تحكيم العقل والإصغاء للرأي وللرأي الآخر، وأمنيته أن نعمل بها حاضراً ومستقبلاً، ولا نجعل القليل الذي نختلف فيه سبباً في قطع الكثير مما نتفق عليه،

إن الاختلاف بين العقلاء لا بد أن يكون ولكن الضار والممنوع المنع البات هو أن يؤدي بنا ذلك الاختلاف إلى الافتراق.

هذه المقولة جاء بها الشيخ الإمام العلامة المغفور له عبد الحميد بن باديس فمن أزعجه فليزعج، قلت هذه المقولة جاء بها الشيخ الإمام العلامة عبد الحميد بن باديس في وقت تأمر فيه المتآمرون بتحريض الإدارة الاحتلالية على الجمعية الفتية، فبين الآن والأمس حوار تاريخي، هذه المقولة الحكيمة التي تنطبق تمام الانطباق أو التطابق على مقامنا هذا تدعونا إلى اليقظة والتبصر والحكمة، فحفاظا على كرامة أعضاء هذا المجلس الموقر وصيانة لثانية مؤسسة في الدولة، واحتراما لمشاعر شعبنا المكافح أدعو نفسي وإياكم إلى التحلي بسمو النفس التي عودنا أنفسنا عليها، ولن يتأتى ذلك إلا إذا احترم كل منا أفرادا وجماعات حزبية كانت أم غير حزبية الرأي المخالف حتى وإن كان في الأمر إزعاج.

إن ما أفرزته الأيام المنصرمة أبعدتنا - رغم المجهودات المبذولة هنا وهناك - عن تحكيم العقل ورمت بنا في بحر المزايدات الضارة والمشاحنات المغرضة أصقت بالكثير من أعضاء هذا المجلس المسؤول العديد من التهم المفرقة كما أنها جعلتنا فرجة للمتآمرين على مجلسنا والمجلس الوطني الشعبي بل حتى على الدولة.

أستسمحكم سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، إذا دعوت نفسي وإياكم إلى تحكيم العقل في أمورنا التي هي جزء من أمور مجتمعنا الذي يعاني الأمرين جراء صعوبة العيش والموت، والموت بالقتل والموت بالجوع، وإذا حذوت حذو السيدة المحترمة زهور ونيسي سأقول: كيف لي أن أواجه زملائي بالجامعة بعد أن حملوني صرخة كانت ولا تزال صرخة المعوز؟ كيف لي أن أناشد العامل الذي تم تسريحه من عمله ومن المعمل على الصبر والتضحية وجميعنا يقرأ الأسى في عينيه؟ كيف لي أن أتكلم مع وعن الأرملة التي تصرف الغير في مصيرها، وقد تصرفت أنا في ميزانية الدولة والشعب بعد أن حددت مصيري بعيدا عن الاعتبارات التي هي صحيح أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون قانونية...

السيد الرئيس: عفوا، هناك نقطة نظام، تفضل.

السيد بوطويقة بن حليلة: شكرا سيدي الرئيس. أنا أحترمك سيدي الرئيس ونفذت ما طلبته ولكنك تراجعته عنه وشكرا.

السيد محمد القورصو: أنا لم أتكلم أكثر من دقيقتين..

السيد الرئيس: إذا استطعت التلخيص فافعل وشكرا.

السيد محمد القورصو: ليس من الموضوعية بمكان التنكر لمبادئ وقد كنت بالأمس القريب أحتج على الرواتب التي كان يتقاضاها أعضاء المجلس الوطني في الوقت الذي كنت فيه أستاذًا في الجامعة وأتقاضى 1060 د.ج. إن كرامة النائب لا تقدر بالمال حتى وإن كان المرتب المتقاضى هو المرأة العاكسة لمكانته في المجتمع والدولة، وأختصر، فهذا جانب من الاعتبارات والانطباعات التي وددت - سيدي الرئيس، سيداتي سادتي - إسماعكم إياها، أما الجانب الثاني فهو طلب استفسار أرجو أن يحظى بالرد المقنع الشافي من طرف السيد رئيس اللجنة القانونية ويتعلق الأمر بالمادة (181) من الدستور ص 75 التي تنص على تحديد نصف عدد أعضاء مجلس الأمة أثناء مدة العضوية الأولى عقب السنة الثالثة عن طريق القرعة.

إن ما ورد في هذا الصدد في التقرير التمهيدي يتطلب بعض الاستفسارات الخاصة بالعهد البرلمانية وبخاصة

كيفية تقديرها وتقييمها، والصمت الذي يخيم على هذه المادة يثبط عزيمة عضو مجلس الأمة ويحد من عمله في الميدان خشية انتقام منتقم، سلطة كانت أم مواطنا بسيطاً، فهل في وسع سيدي رئيس لجنة الشؤون القانونية أن يشرح صدري؟

ثم لي ملاحظة أخيرة تتعلق بخصوصية أعضاء مجلس الأمة، وقد سبق لي أن تأكدت من خلال قراءتي المحدودة حول موضوع الغرفة الثانية عبر العالم بما فيه العالم العربي أن لها من الميزات ما ليس لأختها الغرفة الأولى.

وأنا أتقدم بهذه الملاحظات لا أطلب معالجة خاصة للغرفة الثانية وإنما أبحث عن مكانة مجلسنا بين المجالس الشبيهة له، فهل في الأمر -عندما تنطبق المسألة علينا- انفراد وابتكار؟

سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، هذا رأيي وهذه قناعاتي أردت التعبير عنهما رغم الضغوط المعنوية المتعددة الأشكال والأطراف تحريراً لضميري ووفاء لسؤال شفوي تقدمت به أمام معالي السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 مارس 1998 بهذه الغرفة المحترمة.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيداتي سادتي، كم نحن في حاجة إلى معالجة الموضوع المطروح للنقاش بصدر رحب وأن نتقبل الرأي والرأي المخالف ولا أقول الرأي المضاد أخذين بعين الاعتبار مصداقية الدولة واستقرار البلاد، فهل لنا أن نراعي المصلحة العليا قبل المصلحة الذاتية؟ أجيب فأقول نعم، لأن هذه الوجوه النيرة لا يمكنها إلا أن تقف موقفاً مشرفاً أمام الأمة والتاريخ، هذا واحترامي لما تفرزه عملية التصويت على مشروع القانون المعروض علينا لا يمكن إلا أن يكون احتراماً صادقاً لاحترام رأي الآخرين من زملائي تطبيقاً للعبة الديمقراطية التي نخطوا جميعاً باختلاف مواقفنا وأرائنا وحساسياتنا خطواتها العسيرة الأولى المباركة.

في الختام أشكر جهدكم على تحملي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد القورصو والكلمة الآن للسيدة نورية حفصي، تفضل.

السيدة نورية حفصي: شكراً سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي، سيدي الرئيس أنا من الناس الذين لم تكن لهم رغبة في التدخل لمناقشة قانون التعويضات وهذا لعدة أسباب ولكن التأويلات والتهجمات التي صرح بها للصحافة تفرض علينا أن نوضح الحقيقة للرأي العام.

سيدي الرئيس، أود أن أنهى إلى علم المواطنين أن المنتخبين لم يطلبوا أبداً أن تكون الجلسات مغلقة بل بالعكس طلبوا أن تكون علنية حتى يعرف الرأي العام من خلال تدخلات ممثليه ما هي الإرهاصات التي يعاني منها البرلمان.

أود أيضاً سيدي الرئيس، أن أنهى إلى علم المواطنين بأن احتجاج أعضاء مجلس الأمة لم يكن على قانون التعويضات فحسب بل على الهجومات التي تعرض إليها النواب من خلال التقرير الذي أعدته اللجنة -التي أحترمها وأقدرها على كل الجهود التي بذلتها- تحت ضغوطات شتى، والذي وردت فيه ألفاظ قد يقصد بها التهويل وتحريض الشعب ضد النواب بحيث لنص التعويضات تأثيرات على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة على الأوضاع الراهنة للبلاد، فهل حقيقة دواعي رفض القانون تستدعي كل هذه العبارات الخشبية؟

سيدي الرئيس، هل هذا القانون هام لدرجة إثارته هذه الضجة؟ وهل هو هام لدرجة أنه يصبح قضية دولة، ويشل مؤسسة هامة كمجلس الأمة؟ هل هو هام لدرجة أنكم تستدعون أعضاء مجلس الأمة مجموعات مجموعات وكل واحد على حدة لتحسيسهم بخطورة المصادقة عليه؟ يبدو لي أنه كان فيه ملفات هامة ومصيرية للبلاد ولم يكن أي تدخل عليها، ويبدو لي أن هذا الأسلوب المنتهج في مخبر الديمقراطية ليس هو الأسلوب الأنجع لتكريس الديمقراطية، بل هو سابقة خطيرة في حياة مجلس الأمة، فحسب فهمي للنظام الداخلي فإن اللجنة المختصة حرة وكل أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس يدلون برأيهم في الجلسات العامة، وعلى الرئيس استعمال حقه الدستوري إن لم يكن راضياً على

المصادقة على قانون ما، وبالتالي أقول إن كانت تعويضات النواب ستؤثر على التوازنات الكبرى التي عدلت بصعوبة من خلال البرنامج التعديلي الهيكلي وإن كانت هي المتسببة في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبطالة والتضخم والفقر فستتنازل جميعا عنها ولنحتفظ بروايتنا السابقة (تصفيق)، ولكن يا للأسف فإنها إرادة فقط لترك البرلمان تحت وصاية إدارة وإنها إدارة فقط لتتويج صورة البرلمانين عند الرأي العام. كان من المفروض تقديم هذا القانون إلى المجلس بصفة عادية ككل القوانين ويفصل فيه بدون أية ضجة، هذا فيما يخص التدخل الذي كنت أود التدخل به.

أما فيما يخص القانون ومن خلال تدخلات الإخوة نتجت لدي بعض الاستفسارات أجد أن يكون ممثل الحكومة هنا حتى يشرح لنا عملية حساب مليون سنتيم التي رموها إلى الساحة كقضية (26 مليارا)، والرأي العام - كما قال سي زبيري- في ذهنه أن البرلمان يقبض 32 مليونا ولن ننتزعها من رأسه !

لدي تدخل آخر أثار موضوعه الإخوة وأريد أن أجد له تفسيراً وهو عن منحة الحضور وفي رأيي أن هناك شركات وخاصة الشركات الفايضة والمجالس الإدارية التي تعمل بنظام منحة الحضور، ولا أقول لايد أن يمثالها البرلمان ولكن إذا وجدنا لها تفسيراً، فالمنتخب ليس ملزماً بالحضور ولكن المدير العام لمؤسسة ما ملزم بالحضور ليسير مؤسسته وبالتالي فهو غير ملزم-المنتخب- بتقاضي منحة الحضور. نقطة أخرى، وأنا لم أدرس القانون بصفة مدققة ولكن من خلال تدخلات الإخوة أود أن أعطي رأيي في بعض النقاط فيما يخص جاليتنا في الخارج انتقد بعض الإخوة مقارنتنا السفير بالنائب، ولماذا لا تقارن بينهما؟ هل السفير هو رئيس الدولة؟ أنا يبدو لي أن السفير في نفس المرتبة مع النائب، يوجد سفير في كل دولة ويوجد أقل من عشرة نواب لجميع جاليتنا وكل هؤلاء النواب يكلفون الدولة أقل من 400.000 فرنك فرنسي أي 450 مليون سنتيم في السنة والدولة كانت تدفع في الماضي للودادية 70 مليار سنتيم فرنسي في السنة ونعرف كلنا الدور الذي كانت تلعبه الودادية فقد تحولت إلى إدارة جزائرية في الخارج وبالنسبة للنواب إذا شئنا تقدير حجم تمثيل النواب فهناك من يمثلون 73 ولاية في فرنسا وهناك من يمثلون 46 دولة، فتصوروا مصاريفهم وتذاكر رحلاتهم ومن يدفعها لهم إذا ما أرادوا الذهاب إلى ممثليهم.

هناك من الإخوة من قال يجب أن لا تعطوا لنائب جاليتنا في الخارج لأنه يمكث 8 أشهر في الجزائر! ولكن له تمثيلاً وله أهل وتكاليف! وربما الشيء الذي نعطيه له قليل، السفراء لهم وسائل وتمثيل وتكاليف كبيرة تتحملها عنهم الدولة ولكن النواب ليس لهم ذلك ولذا يبدو لي أنه يجب أن لا نقول بأن "السفير أكثر من النائب" فأنا لست موافقة على هذه الفكرة.

وفي الأخير وبصفة عامة وعندما ننظر إلى التكاليف التي تتحملها الدولة في (HILTON) وغيره.. وأنا لم أطلع على القانون ولكن أقول مهما كان المبلغ المطلوب فهو لا يعوض التكاليف التي ندفعها لفندق (HILTON) وهذه الضجة مصطنعة أو لا لتتويج صورة البرلمان ثم للفت انتباه المواطن، وكما قلت -سيدي الرئيس- إنها "زوبعة في كوب ماء" ولكن هي مؤامرة لست مسؤولاً عليها ولسنا مسؤولين عليها ويراد منها استعمالنا لزعة مجلسا الموقر (il y a des gens qui tirent les ficelles, croyez moi monsieur le Président)، أشكركم.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة نورية حفصي والكلمة الآن للسيد عبد الله ركيبي.

السيد عبد الله ركيبي: بسم الله الرحمن الرحيم، الأخ رئيس المجلس، أيتها الأخوات، أيها الإخوة، شكراً لكم مرة أخرى على أنكم أتحتم لي هذه الفرصة لأتحدث لا لأناقش، ولكن قبل أن أعبر عن رأيي، أستسمح الأخ رئيس المجلس والأخوات والإخوة الحاضرين لأن تدخلني هذا يمس جوهر الموضوع لا قضية القانون، فقد استمعت إلى الكثير من الأخوات والإخوة وقد ناقشوه بالتفصيل وكفوني المناقشة في هذا القانون خاصة وأن كثيراً من الزملاء والزميلات حقوقيون وقانونيون وأنا كما تعرفون لست قانونياً ولا حقوقياً، فإذا وافقتم على أن أتدخل في هذا المجال الذي ذكرته فأنا مستعد للمواصلة ولكن إذا رأيتم أنني سأدخل في القانون في أصله وجوهره وما تسبب فيه من نقاش أو اعتراض أو توتر فأنا أسحب الكلمة والرأي للأخ الرئيس وللأعضاء. في الحقيقة الأخ الرئيس، أنني سأحدث فيما يحيط بهذا القانون لأنني أحسست منذ البداية بأننا دخلنا في مأزق وكنا في غنى عنه، عشنا توتراً نفسياً لم أعشه في حياتي إطلاقاً، ولم أتعرض إليه ولكن عشته في هذه الأيام فتغنصت حياتي واسمحوا لي فأنا أنتمي إلى الأدب وإلى الثقافة، وأنتم تعرفون أن هذا المجال فيه حساسية مفرطة ربما يمتاز بها الإنسان في هذا النطاق. أنا أعرف أن التوتر الذي نعيشه في هذا المجلس هو التوتر الذي يعيشه الشعب الجزائري كله، فأحياناً قد نعبر عن مشاعرنا المفرطة ونبالغ كثيراً نتيجة الجو الذي نعيشه ويعيشه شعبنا وبلدنا، وهذا التوتر أدى إلى أن نأول الآراء وفي التعبير والصيغ، وقد تكون نوايانا حسنة ولكننا نحاول أن نفسر ونشرح ونشك وأن نأول، صحيح أن الشك مفيد ولكن عندما يكون شك

الغزالي وشك ديكارت، أنا أوافق على هذا الشك وأوافق على هذا التأويل وأوافق على هذا التفسير بغرض الوصول إلى الحقيقة، لأننا كلنا نسعى للحقيقة، لا أحد منا هنا أو في المجلس الشعبي الوطني يبحث عن شيء آخر غير الحقيقة، كلنا نبحث عن هذه الحقيقة ولكن الخلاف يأتي في الطرق والأساليب، فقد أعبّر بكلمة لا أقصدها فيفسرها غيري لأنه مستعد أن يفسرها على هواه وهذا في الحقيقة يعوق عملنا في هذا المجلس كما يعوق عملنا في أي مجال كنا، فالمفروض وفي الحقيقة -واسمحوا لي أيها الإخوان فأنا أعبّر عن رأيي فقط لا غير ولا أكثر فأنتم تعرفون أنني لا أرتبط بأي جهة كانت- من المفروض أن نشكر حتى الذين نخالف معهم لأنهم يبصروننا بعيوبنا ويظهرون مواطن الضعف أو القصور عندنا، والمفروض أن نشكر كل من يقوم بعمل في أي مؤسسة كانت مثل مؤسستنا هذه، من أبسط موظف أو عامل حتى قمة هذه المؤسسة لأننا مادما نسعى إلى الوصول إلى الحقيقة فينبغي أن نشكر الجهود.

إسمحوا لي أن أقارن قليلا ولن أطيل كثيرا بين الجو الذي عشناه منذ أربعة أشهر وبين الجو الذي عشناه في هذه الأيام، لقد كنت سعيدا وفرحا ومسرورا بروح الأخوة التي عشنا فيها جميعا، نلتقي، نتصافح، نتحدث، نناقش، نخالف، نتفق ولكننا كنا نعيش في جو رائع ربما يحسدنا عليه غيرنا، في فجأة تغير الأمر، طيب، أنا أعرف أن الناس يختلفون في المسائل المادية أكثر مما يختلفون في المسائل الروحانية أو العاطفية أو غيرها، ولكن إخواني لا ينبغي أن نصل إلى أن يرفض بعضنا بعضا، فالرفض غير مقبول، والرفض لا يؤدي إلى نتيجة مثل النقد، النقد له وجهان، الوجه الإيجابي عندما يكون البحث عن الوصول إلى الإيجابية ولكن النقد عندما يكون سلبيا ويكون للتجريح، في الحقيقة هذا النقد مرفوض، إنني لا أحب النقد ورغم أنني مارسته أديبا طوال سنوات وربما عشرات السنين، فأنا أصلا ناقد ولكن أنقد الأدب بأدب واحترام وبود. النقد ضروري للحياة، ولكن -إخواني- التجريح لا يوصل إلى نتيجة، وأنا لا أعطي درسا لأحد إطلاقا، وأعتقد أن الحقيقة التي نبحث عنها تضيع في الجو الذي لا تكون فيه موضوعية، فالموضوعية هي التي تقودنا إلى الحقيقة ونحن محتاجون لهذه الموضوعية، فأنا فرحت -في الحقيقة- عندما عينني الرئيس مشكورا في هذا المجلس، قلت سألتقي بزمرة من الإخوان لا أعرفهم لم يسبق لي أن التقيت بهم في الماضي، وأنا مجالي -كما تعرفون- الجامعة وما حولها ولي تجربة أخرى لن أذكرها، فقلت إذن سأستفيد من هذه التجارب، لأن لكل شخص من الحاضرين تجربة خاصة تختلف عن تجربة عبد الله ركيبي بلا شك، إذن فسأستفيد منكم باستمرار، أنا كنت أستفيد من طلبتي وكنت أقول لهم هذا في أول محاضرة ألتقي فيها مع الطلبة إنني أستفيد منكم على الأقل في أنكم قرأتم كتابا أو مقالة، ولم أقرأ هذا الكتاب أو هذه المقالة، وأنا استفدت في الحقيقة كثيرا من لقاء إخوة لهم تجارب في مختلف المجالات.

أقول لكم إنني أحب لغة الورود ولا أحب لغة الأشواك فلم أمارسها في حياتي إطلاقا إطلاقا، فأرجوكم أن تستخدموا لغة الورود فيما بيننا ولا تستخدموا لغة الأشواك. أقول لكم قضية أخرى ولن أطيل، كنت أتمنى من هذا المجلس ومن المجلس الشعبي الوطني أن نلتقي معا لكي نتحدث عن هذا الشهر، شهر الأحرار، شهر 08 ماي 1945، شهر النكبة في فلسطين وشهر اغتيال "رضا حوحو" وأمثاله، الشهر الذي يحتفل فيه طلبتنا بيوم الطالب، كنت أتمنى فعلا أن نلتقي معا ونتحدث في هذا المجال ولكن شاءت الظروف أن نتحدث في هذا الموضوع الذي نتحدث فيه، أنا أتمنى -في الحقيقة- أن نبحث عن حل لكي نلتقي حتى نوطد العلاقة بين المجلسين، بين الغرفتين ولا نناقش الخلافات التي قد تحدث بيننا نتيجة البحث عن الحقيقة كما قلت. الأخ السيد الرئيس، الإخوة والأخوات لن أطيل عليكم ولكن أقول فقط كما قال الشاعر الجزائري في قصيدة طويلة وهو يعرف السياسة، والقصيدة عندي ولكنها طويلة سأقول لكم منها البيت الأخير.

إن السياسة أن تفكر دائما فيما تعانیه بلادك من خطوب وشكرا لكم الأخ الرئيس، وشكرا للأخوات والإخوة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيدة أنيسة بن عامر.

السيدة أنيسة بن عامر: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس أيتها الزميلات،

أيها الزملاء، في البداية أضم صوتي إلى أصوات كل الزملاء المحترمين لأتأسف على هذه الضجة المفتعلة والحملة المغرضة التي تستهدف مؤسسة دستورية جمهورية من صنع وحدثة الجزائر الديمقراطية. لن أتكم بجديد حين أقول إن مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني وكل البنية المؤسساتية تثير القلق عند البعض والحقد ونوايا الانتقام عند البعض الآخر وإلا كيف نفسر تسليط كل الأضواء على نص قانون التعويضات دون غيره بنفس الأسلوب؟

إن أعضاء مجلس الأمة واعون كل الوعي بضرورة الحفاظ على التماسك الذي ساد بينهم منذ تنصيب الغرفة

الثانية حيث أدركوا أن هذه المؤسسة المحترمة هي -كما تقولون سيدي الرئيس- مخبر إضافي للممارسة الديمقراطية وحرية الرأي واحترام الرأي المخالف والاحتكام إلى التشاور والاقتناع وتغليب المنفعة العامة.

سيدي الرئيس، أيها الزملاء الأعزاء، إنّ حادثة تنصيب مجلس الأمة أي بعد أن صادق المجلس الشعبي الوطني على هذا القانون حال دون دراسة أولية وتشاور مبدئي بين الغرفتين مع العلم أن مشروع القانون المذكور أعلاه لم يكن من التماس الحكومة وإنما بالتماس ذاتي من الغرفة الأولى من البرلمان.

وأستسمح زملائي من مختلف الكتل، لأقول بأن هذا التشاور المبدئي لم يتم حتى بين كل كتل نفس الأحزاب المتواجدة في الغرفتين وذلك لنفس السبب طبعاً.

نتناول موضوع التعويضات المستحقة، لأداء مهمة انتخابية، سياسية وتاريخية في نفس الوقت لا يمكن أن يتم بمنأى من التكاليف اليومية الباهظة التي يدرکہا الجميع، لكنه من الصعوبة بمكان أن نحدد بأنفسنا ولأنفسنا أجرة قد تكون أدنى من المستحق أو الاستحقاق، لكنها تكاد أيضاً أن تكون مصدر إساءة للمكانة المرموقة والمحترمة التي تريد بعض الأطراف تشويهها، ألم يتجرأ البعض -وبأحكام مسبقة- ليلتهموا أعضاء مجلس الأمة بالمبارديرات والمرتشين؟! إنه من المؤسف جداً أن تصدر مثل هذه التصريحات عن مسؤول لتشكيلة سياسية يقتسم ممثلون لها معنا هذا المكان المحترم. إن مثل هذه الاتهامات -الكاذبة طبعاً- لن تحجب عن الرأي العام الجزائري -فالغفلة كانت في الماضي- الحقائق المتصلة بزعماء هذه الأحزاب الذين يخاطبون الجزائريين من وراء البحار ومن على ضفاف البحيرات.

سيدي الرئيس، أيتها الزميلات أيها الزملاء، إن العمل الذي قامت به لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان يستدعي بعض الملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يلي، وللجنة كل تقديري الخالص خاصة أنها عملت في جو أقل ما يمكن أن نقول عنه إنه كان مضطرباً جداً، أقول إذن:

1- لقد اكتفت اللجنة المختصة لدى تناولها دراسة النص القانوني بسرد تفاصيل وقائع اللقاءات التي أجرتها مع عضوين من الحكومة خاصة أن تدخلات ممثلي الحكومة اتسمت بإدلاء انطباعات تلائم وتلائم فقط رأي الحكومة في ملف التعويضات لا أكثر ولا أقل، ونسألك كيف يمكن للحكومة مناقشة -وبهذه الكيفية بالذات- ملف لم يصدر عنها بل صدر كما تعلمون عن الغرفة الأولى للبرلمان؟

2- تصف اللجنة المختصة في تقريرها تدخلات أعضاء الحكومة (بالخبرة) فهل يجب أن نعتبر التعمق في محتوى النص من جانبه المالي أساسياً للفهم الجيد لمحتواه؟ إن الاستشارة الاقتصادية تعني بحق التطرق إلى المحيط المباشر الاقتصادي والاجتماعي، لكن هل كان من الضروري للجنة أن تقوم باستشراق سياسي حول التأثيرات المتوقعة على الساحة الوطنية من جراء مثل هذه القوانين؟

3- في رأيي الشخصي كان يجب أن يكون اختيار المفردات المستعملة في هذا الصدد متسماً بالحيطه والحذر، حتى لا تؤدي إلى سوء الفهم والتأويل المفرط، ولكيلا تمنح أي فرصة للمناورين وللمتربصين، وبالمقابل فإن المحيط العام غير خال -ونعرفها- من الإشاعات والتأويلات والدعايات التي تجعل من كل مسؤول سارقاً ناهياً محتالاً لا تهمه إلا الامتيازات، ويتحتم علينا كزملاء يواجهون نفس المتاعب ويقاومون نفس الأعداء ويرفعون نفس التحديات التحلي بالحكمة والتبصر وروح المسؤولية والتعالي عن المزايدات والإشاعات لأن ما يجمعنا -كما قاله زميل من قبلي- أكثر بكثير مما يفرقنا.

وفي الأخير سيدي الرئيس، أتمنى أن روح التماسك التي تحلى بها مجلسنا المحترم تعني أيضاً عدم الدخول في صراعات عقيمة والتحلي باليقظة وتجنب استعمالنا لحجب النقائص والمعالجة اللامسؤولة لموضوع لسنا مسؤولين عنه وشكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة أنيسة بن عامر والكلمة الآن للسيد جمال الدين بلحاج فليقتض.

السيد جمال الدين بلحاج: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي زملائي أعضاء المجلس المحترم، كما بودي التدخل في نقطة من الجانب القانوني، ولكن عندما سمعت تدخلات بعض الإخوة -يسمح لي السيد الرئيس- اضطرت إلى وضع مقدمة، وبعدما سمعت عمي الطاهر زبييري يتكلم، وبعد ما سمعت بعض الوجوه الكريمة تتكلم، كان ضميري يملئني أن أتدخل لأقول كلمة ربما سيشهد عليها التاريخ.

أول مرة نتكلم عن (Le tiers présidentiel) وأنا مطمئن اطمئنانا على أن رئيس الجمهورية لم يخطيء في هؤلاء الإخوة الذين عينهم ذلك أن نيته هي إكمال تنصيب مؤسسات الدولة، واختار لهذه المؤسسة أحسن الرجال الذين ربما يختلفون في الرأي ولكنهم رجال برهنوا في الماضي، قادة معروفون في الحركة الوطنية، وقادة معروفون بأداء واجبهم، وبرهنوا على كل شيء وليس لهم أن يبرهنوا اليوم أي شيء أمام الشعب الجزائري، لأنهم برهنوا بالأمس، كذلك معنا -وهذا الشيء نفتخر به وأنا من أصغر أعضاء هذا المجلس الموقر وأنا أفتخر بوجودي معهم ولأننا نعيش لحظات تاريخية- بعض الإخوة الذين برهنوا، منهم المسيرون وكانوا أحسن الوزراء في الحكومات السابقة ومنهم رجال ثقافة معروفون، ومنهم مناضلو حركة حقوق الإنسان، ومنهم إخوة - الذين في ظرف صعب جدا- كانت لهم الشجاعة ليتكلموا عن الرأي العام في سنوات 1991، 1992، 1993، من الذي كان يتكلم؟ الأستاذ مراني كانت له الشجاعة ليتكلم ولينبه الشعب الجزائري بالخطورة آنذاك، أين كانت الناس تختبئ أو تمسك العصا من الوسط، كانت الناس تختبئ، وتخاف من الكلام ومن الخروج إلى الشارع، وتخاف من تنظيم تجمعات، وأنا أضيف لذلك صوتي إلى السيدة ليلى عسلاوي التي كانت تكلمت وقالت بأنه في سنوات 1992، 1993، 1994 كانت الناس تخشى من كتابة برقية تعزية فقط ! ولكن هناك بعض الناس -سامحهم الله والتاريخ هو الذي يحكم على كل واحد- أرسل في 1991 إلى الحزب المنحل بتهنئة، وهم معروفون، لهذا أنا أفتخر اليوم بوجودي مع هؤلاء، فمن لا يعرف السيدة زرداني ومن لا يعرف عمي الطاهر زبيري، ومن لا يعرف صوت العرب، وأنا أفتخر بهم، التاريخ حكم علي، لأنه كان صديق أبي، وأنا ابن مجاهدة، أول مجاهدة قامت بأول فعل في تيارت لإشعال الثورة، أنا أفتخر بوجودي معكم، وهو شيء عظيم لأننا نعيش لحظات تاريخية. هناك كذلك نقطة أخرى أردت أن أتكلم عنها، وكلكم يشعر ويحس بها عبر كتابات الصحافة والمقالات، فهناك من عندهم موهبة المبالغة، وهم اختصاصيو أرقام، وأنا كذلك أضيف صوتي إلى صوتي زميلي مقران وليلى عسلاوي، وكان بودي لو أن ممثل الحكومة يكون هنا حاضرا (pour rendre des comptes) فمن الذي جاء برقم من 24 إلى 32 مليون سنتيم وسربه إلى الصحافة وأعطى له تقريرا وقال له اذهب لتكتب؟ من؟ النائب؟ حاشا لله ! من الذي كتب وأعطى للصحافة أننا نحن أعضاء مجلس الأمة الموقر طلبنا من 24 إلى 32 مليون سنتيم؟ من قام بوضع هذا الحساب؟ فلياتوا وليحاسبونا بقائمة الحساب وليبينوا أمام الصحافة أن كذا وكذا وكذا تساوي 32 مليون سنتيم هكذا ونحن اتفقنا ومثل هذا الأمر -سيدي الرئيس- يذكرني بكل مرة يريدون فيها تقجير الوضع في هذه البلاد فيذكرون أرقاماً ! وأذكر بـ 26 مليار د.ج، أين كان الهدف ظاهرا، (ناس تأكل الغلة وتسب الملة) واليوم أصبحوا وراء البحار كما قالت الأخت- يسبوننا ويشتموننا وهم الذين كانوا يسببون هذه البلاد ويجوعون هذا الشعب، وهم الذين أضروا بالشعب لأن سعر برميل البترول كان 40 دولارا ، ولو أنهم سببوا لوصولنا، ولو كان ثمة تسيير جيد لكان أيضا، كذلك أضيف صوتي إلى صوت الأستاذ مراني عندما يتكلم عن المحاسبة، والمحاسبة جيدة، وإن شاء الله نصل، وعندنا كل الصلاحيات كي نتحاسب، والقانون يسمح لنا بالمحاسبة، لأن مجلس المحاسبة أصدر تقريرا في السنة الماضية ويتكلم بأرقام ومعطيات دقيقة عن (Les abus) والشيء الذي يحدث في هذه البلاد، من لا يحاسبهم؟ الصحافة تكلمت يوما واحدا عن تقرير مجلس المحاسبة، يوم واحد فقط فلماذا لم تتكلم عن التجاوزات، وعن الناس الذين تصرفوا في مصاريف وأموال هذا الشعب، وعن الناس الذين جوعوا وطردوا هذا الشعب؟ نحن الشعب، لأننا جئنا من القاعدة، ولأننا عشنا الأحداث منذ سنة 1991، ولسنا من الناس القابعيين في "الصالونات" ولا يعلمون حتى إن كان المطر قد سقى تيارت أم لا! نحن من عشنا الأحداث، ونحن من زكنا القاعدة كي نأتي ونتكلم، وسنطلب حسابات لأن الجماعة من القاعدة زكنا لنطالب بالحسابات ! ولا يأتي أحد ليحاسبني، ولن أطلب أنا 4 (صوردي)، أمي مجاهدة منذ 1956 وهي تسكن في غرفتين ومطبخ وكل شعب تيارت يعرفها، ولا تزال القطرة ترشح عليها من السقف ! ونحن من الناس الذين رفضوا حتى إجازة استيراد (licence d'importation) سيدي الرئيس- التي أرادوا إعطاءها "للحركة وأولاد الحركة"، ويتحصلون عليها باسم أرملة الشهيد لأن أرملة الشهيد لا تملك العملة الصعبة، ويوهمها بقوله أنت أرملة شهيد فابحثي عن العملة الصعبة وأحضري السيارة ولكي تستعملها لابد لك من.. وهي لا، وليس هذا إلا لكي يدخلوا السيارات ويتعاملوا مع (Peugeot-renault) ومع الناس الذين كانوا يريدون شراء البلاد وليس همهم أرملة الشهيد، فهي لا تحتاج لإجازة استيراد، كنا من الناس -والتاريخ يشهد- الذين كتبوا إلى الوزير المعني وقلنا له نحن نرفض هذه الإجازة، واليوم يأتون يسبوننا، ويشتموننا ويقولون إنكم جئتم طلبا للغنى، ونحن لم نأت للاستغناء، بل جئنا لنمثل الشعب وقاعدتنا أحسن تمثيل ومن فعل، فكل واحد معروف سيدي الرئيس!

كان لي تدخل واحد حول المادة (5) التي تطرق إليها الإخوة وأنا كذلك أتأسف سيدي الرئيس، لأنهم يعطون أرقاماً لكي يخيفوا الشعب، فقد قيل 50 مليون سنتيم ! وشعبنا في القرى عندما يسمع بـ 50 مليون سنتيم سيغمى عليه، فلماذا لا نقوم بالحساب الصحيح ونقول الحقيقة للشعب؟ لماذا لا نقول له إن هذا ممثل للجالية الجزائرية وقد ترك أولاده في الخارج وترك عائلته في الخارج وجاء ليمثل، لأن الدولة الجزائرية أعطته حق التمثيل، ليمثل الجالية الجزائرية التي كل مرة لنمارس السياسة نذهب إليهم كي يصوتوا علينا، هناك بعض الأحزاب معروفة، تذهب للخارج، إلى فرنسا وتتكلم مع الجالية، وهي معروفة، ولكن أن نعطي له حقه لا ! "قال يا سيدي كم يكلفني" ؟ ... 5 ملايين فرنك فرنسي، أضربها في 10 فتصبح 50 مليوناً، فلماذا لا نحسب العكس؟ ونقول هذا القانون ربما يمر أو العضو البرلماني هذا يأخذ 18 مليون سنتيم ونقوم بعمل العكس، نقسم على 10 فيصبح سيدي الرئيس، فهذه تعرفها وكل الناس تعرفها - SIMIGAR ويصبح النائب الذي يمثل الجالية الجزائرية في الخارج- وهنا الناس تكلمت عن المحافظة على الكرامة-

يصبح النائب يا جماعة عندما نقسمها على 10 يصبح (SMIG) أقل من منحة بطالة في فرنسا! ولهذا فأنا أحترم رأي الآخرين ولكن دعونا من الديماغوجية هذه، شعبنا في حاجة إلى الحقيقة، وشعبنا اليوم ممّ يعاني؟ من أزمة ثقة، شعبنا لا يسألك كم تتقاضى أولاً تتقاضى، والله، قسما بالله العاللي العظيم، لو تذهبون إلى بعض الولايات ستكون من تصرف بعض المسؤولين Il y a de véritables républiques bananières وفي ولاياتنا، ولو تأتون إلى القاعدة ستبكون كما أبكي أنا كلما جئت من تيارت، أبكي على تيارت وما يحدث في تيارت فحين تتكلم مع رئيس الحكومة يقول لك لا أستطيع، وتتكلم مع وزير الداخلية فيقول لك لا أستطيع، فأطلب لجنة تحقيق من الإخوة هنا وأنا مسؤول على كلامي ولن أذهب معكم فقط! إنني أطلب لجنة تحقيق من خمسة عشر نائبا بمجلس الأمة ليزوروا ولاية تيارت ليروا المنكر الواقع والباطل الذي يحدث و"الحقرة" الكائنة في عهد الاستقلال، منكر..

السيد الرئيس: عفوا، هل تستطيع التلخيص... هي ملاحظة فقط...

السيد جمال الدين بن حاج: أكاد أنفجر - سيدي الرئيس - أكاد أنفجر! أطلب منكم سيدي الرئيس النظر إلى الشعب، وشعبنا في الحقيقة (واعر)..

السيد الرئيس: نحن متفقون حول هذه القضية، ولكن أنت تعرف من ناحية التشريع لا نملك أي حق في ذلك سأنظر وإياك والجماعة في الكيفية التي تمكننا من التطرق إلى ذلك، فارجع من فضلك إلى الموضوع.

السيد جمال الدين بن حاج: أنا على المباشر، وأقولها لزملائي كي يعرفوها، والله سأقولها سيدي الرئيس، لم أشتك بها كتابيا وسأقولها سيدي الرئيس، فقد تدخلت أمام رئيس الحكومة وطرحته عليه سؤالا منطقيا عن سيارة (FATIA) وقلت بودي يا سيدي رئيس الحكومة أن تجيبني هل تصدر سيارة (FATIA) رأس السنة؟ أجابني رئيس الحكومة بكل صراحة وقال لي إن هذا المشكل لا أساس له ومن قال بذلك فهو مسؤول على كلامه، أسبوعا من بعد كي تعلموا أن السيد مراني تكلم على قضية جوهرية وهي كرامة النواب - دخلت إلى تيارت فوضعوا لي حاجز شرطة، وأنزلوني وأولادي لأنني تكلمت ضد الوالي! أنزلوني أنا وأولادي من السيارة لأنني كنت أملك الشجاعة للتكلم عن ولايتي وشعبي وعلى الناس الذين وضعوا فيّ ثقتهم حتى أتيت إلى هنا، وانتزعوا مني السيارة في الشارع ووضعوا متاع أولادي في الشارع، وطلبت سيارة أجرة حتى أدخلت أولادي إلى منزلي..

السيد الرئيس: أرجوك، إرجع إلى الموضوع، وفيما يخص ما قلت فهناك ثلاث قضايا أو أربع طرحت عليّ، وأستطيع أن أعطيك وثائقها وقد تحركت من أجل هذا المشكل، وأنا معك إن كان هناك شيء من هذا القبيل، ولكننا لسنا في الموضوع، فارجع إلى الموضوع أرجوك، وسيأتي الوقت الذي نتكلم فيه عن المسائل هذه كلها ولا بد أن نتكلم عنها، فارجع إلى الموضوع من فضلك.

السيد جمال الدين بن حاج: نقطة فيما يخص المادة الخامسة، أعرف أخا نائبا في المجلس الشعبي الوطني يمثل جاليتنا وله عيادة تركها كي يأتي للتمثيل، لأن الدولة كانت في حاجة إلى تمثيل جاليتنا، فتركها وأجر مسيرا وجاء ليمثل، وهذا سنضع له حسابا (ce qu'on appelle un calcul d'épicier) على 10 وننقص على 10، شكرًا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: مع كل احترامنا لـ (Les épiciers) لأنه يوجد (des épiciers très honorables) والكلمة الآن للسيد بشير طويل.

السيد بشير طويل: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين، يقول تعالى في محكم التنزيل: (إن إبراهيم كان أمة قانتا لله اجتباها وهداه إلى صراط مستقيم).

فصفا جمع عقيدة الأمة مع أخلاق الأمة والاستقامة في الأمة، هذه الصفة خاصة منحها الله سبحانه وتعالى لرسله قصد إنارتنا حول السلوك المستقيم الذي ينبغي على كل واحد منا أن يلعبه في صفوف مجتمعه، أما في غير هذه الحالات فضمير الأمة موزع بين الجميع، كل واحد منا يحمل جزءا منه، وفي المجتمعات الحديثة تكتلت هذه الأجزاء لتشكل ما يسمى بالتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية والشخصيات الوطنية المرموقة التاريخية، فكلها مجتمعة تملك الحقيقة ولا يمكن لشخص أو فئة أو تنظيم أن يستأثر بهذه الحقيقة ويقول أنا لها.

من جملة الملاحظات التي وددت أن أركز عليها في مداخلتني هذه حتى نبين الوظيفة الحقيقية لمؤسسات الدولة، التذكير بأن عمل البرلمان تحكمه وتنظمه آليات حددها الدستور والقانون العضوي المتعلق بالانتخابات والنظام الداخلي، وأحسن تعبير عن احترام مبدأ دولة القانون هو العمل وفق هذه الآليات بعيدا عن الاجتهادات التي في الحقيقة يفرضها غياب النصوص أو غموض النصوص، وفي حالتنا هذه وفي الجزائر الحالية النصوص -والحمد لله- موجودة وهي واضحة.

من الملاحظات العامة التي وددت كذلك أن أتناولها في هذه المداخلة، التوظيف الإعلامي في إطار حملة مركزة أهدافها الخفية مقصودة ومعلومة وأطرح ذلك في الإطار العام، وعندما أتحدث عن التوظيف الإعلامي أو التعاطي الإعلامي أو التعامل الإعلامي لا أقصد به الصحفيين وإنما أقصد به الجهاز الإعلامي، والنظام الإعلامي الذي توظفه بعض الأوساط في منافسة غير شريفة وهي تمتلك وسائل الإعلام لتميرير مشروعات مشبوهاة ضربا لاستقرار الأمة وكذلك تمريرا لآليات عواقبها وخيمة على الأمة، فأقول في الوقت الذي هو مطلوب منا كمؤسسات الدولة العمل في إطار التعاون والتنسيق والتكامل كما حددها الدستور وكما بعث بذلك رئيس الجمهورية في ختام مجلس الوزراء الأخير تعليمة بهذا الصدد يحث فيها كل المؤسسات الرسمية للدولة وحتى التنظيمات السياسية للتعامل وفق مقتضيات الشفافية والتنسيق لمصلحة الأمة، فالتعامل والتعاطي الإعلامي الانتقائي لطرح قضايا الأمة أحيانا يتخذ شكل الظهور بالالتزام بقيم الشفافية أمام الشعب في جزئيات نعتقد أنها صغيرة ولكنها تضخم، في حين يتم السكوت وتخيم الضبابية على ملفات جوهرية ومعطيات أساسية يحرم الشعب من حقه فيها وفي الاطلاع عليها والشعب هو الذي يتحمل انعكاسات ونفقات وتبعات هذه الملفات والأزمة بصفة عامة، وأذكر على سبيل المثال ملف المديونية العمومية الخارجية والداخلية، والاتفاقيات الدولية في مجالات المالية والاقتصاد والشراكة وغيرها.

ومن أنواع التعاطي الإعلامي أيضا والتعاطي الانتقائي، تسليط الضوء على الدعاوى والنشاط المشبوهاة سواء أكان في إطار تنظيمات سياسية أم غير ذلك أو حتى فئات أو أجنحة داخل مؤسسات سواء كانت رسمية للدولة أم غير رسمية، قلت تسليط الضوء على الدعاوى والنشاط المشبوهاة وإبرازهما والتعظيم على كل نشاط حزبي أو سياسي أو جمعي أو لشخصيات وطنية تريد الخير لهذا الوطن، هذه الملفات وهذا النشاط يحمل المصلحة العامة وهموم وانشغالات الأمة، ويقترح الحلول البناءة التي لم نجدها في يوم من الأيام في صفحات جرائدنا ووسائل إعلامنا الثقيلة، والتساؤل هو لماذا هذه العناية بملف مثل هذا؟ وأعود إلى ملفنا البرلماني الذي لا يعدو أن يكون ملفا عاديا طبيعيا، أبعاده وآثاره على المجتمع محدودة، رغم صيغة التهويل التي قدم بها هذا الملف، وأقول إن تزامن هذا التهويل وهذه الحركة الهدامة مع بروز نوع من الانفراج الأمني والاستقرار السياسي ونماء الضمير الحي للأمة في إطار وثبة نوعية وسياسية وتوعوية وتلاحم أبناء الأمة ووحدة المقاربات الحزبية الفعالة وتشخيص الداء واقتراح الحل والعمل المشترك في ظل مؤسسات الدولة، ففي هذه الظروف فقط أصبحت هذه التحركات المشبوهاة تبرز بصفة واضحة.

من أهداف هذه التعاطيات الإعلامية أجتهد وأضم صوتي إلى كل من يعتقد أن الهدف الحقيقي هو حسب الترتيب بالأولوية:

أولا: إجهاض نتائج مسعى بناء المؤسسات الشرعية للدولة التي ساهمت فيه الطبقة الحزبية والسياسية والجموعية والشخصيات الوطنية والشعب الذي التف حول هذه الجهود، وإيقاف الوثبة النوعية التي وثبها الشعب في بناء دولة المؤسسات وكلفه ذلك أبهظ الأثمان وما علينا إلا أن نرجع للأرقام والتضحيات الجسام في الأموال والأرواح والجهد والدماء خاصة في المرحلة الأخيرة الممتدة من 1990/1991 إلى هذه المرحلة.

من الأهداف كذلك التي يرمي إليها هذا التعاطي الإعلامي زرع الشكوك وضرب ثقة المواطن في مؤسساته التي

انتخبها وأخرى ساهم في بنائها وأقصد بذلك المؤسسات الضامنة لحماية الوطن وحدوده واستقراره، ومحاولة تأسيس الشعب من كل حل يأتي عن طريق هذه المؤسسات وكان هذه المؤسسات لا تصلح لشيء إلا للأكل والهضم وأكل أموال الناس بالباطل!

من الأهداف أيضا محاولة بث عقدة ومركب نقص في الهيئة التشريعية وبسط نفوذ الهيمنة التنفيذية على الهيئة التشريعية وكأننا مازلنا في ظل الأحادية القديمة فنقول إن هذا العهد ولى والآن لنا مؤسسات تتحمل كل في إطار صلاحيتها وفي حدود هذه المهام مسؤوليتها بكل شفافية وبكل روح المسؤولية، كما تهدف إلى محاولة تضليل الرأي العام وصرف وتحويل انتباهه عن فشل الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية وعجز الفئة المسيرة لمصالح هذا الشعب بتعيين وتحديد كبش فداء جاهز موجود: "ها هو المتسبب في معاناتك يا شعب" فهذه الهيئة المنتخبة أو هؤلاء المعينون في مجلس الأمة أو هذه المؤسسات المحلية كأنهم يقولون للشعب: يا شعب "هؤلاء هم المتسببون في أزمته ومعاناتك" وهذا خطأ!

قلت تعيين كبش فداء جاهز متمثل في فئة لم تشرع بعد في مزاوله نشاطها حتى نحكم عليها بأنها "أكلت"، وهم المنتخبون المحليون والوطنيون.

وفيما يتعلق بقانون التعويضات -سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي- الخاص بالبرلماني، فإن التفصيل الذي جاء به ماليا والتحليل الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساته على الأمة بالكيفية وبالشكل الذي تناولته بعض وسائل الإعلام بايعاز نعتقد أنه ليس بريئا وهنا أوضح، ففيه إشارة من بعض الإخوان إلى أن الصحفيين يلتقطون في الكواليس أخبارا ويضخمونها، أنا لا أميل إلى هذا الرأي، فإن جهاز الإعلام ترسل إليه مباشرة معلومات وتسرب إليه والصحفي بريء من الالتقاط فإنه لا يتسول في الكواليس وإنما الجهاز هو الذي يسرب هذه المعلومات بصفة رسمية، فأقول، أعتقد أن هذه التصرفات ليست بريئة وفي التفصيل يحمل أكثر من مغالطات، منها أن أي مقارنة لا تكون لها مصداقية ولا معنى إلا إذا تمت في إطار عام حتى يتبين تحديد نسب التأثير على الواقع وعلى المحيط.

ثانيا: ما هو حجم ميزانية مؤسسة البرلمان؟ لأننا عندما نتكلم عن قانون التعويضات نتكلم عن ميزانية الهيئة التشريعية للبرلمان بغرفتيه، وما هو حجم ميزانية مؤسسة البرلمان في الميزانية العمومية التي أعدتها في الأصل الهيئة التنفيذية وصادق عليها البرلمان في إطار قانون المالية؟

ثالثا: من هي الجهة الرسمية المؤهلة ...

السيد الرئيس: عفوا هناك ملاحظة فقط حول ألفاظك، فقد تحدثت عن البرلمان وقلت: "صادق عليه البرلمان" والبرلمان لم يوجد بعد فهناك عبارة أخرى ربما..

السيد البشير طويل: في قانون المالية، ولكن حتى ولو لم يصادق عليه البرلمان فإنه نافذ..

السيد الرئيس: لا قلنا إن البرلمان غير موجود قانونيا ولم يؤسس بعد، فالعبارة غير صحيحة.

السيد البشير طويل: شكرا سيدي الرئيس، قلت فمن الملاحظات الأخرى، من هي الجهة الرسمية المؤهلة لدراسة الملفات الاقتصادية والاجتماعية من حيث التأثير على الأمة مؤسسة وشعبا؟ وهل سبق لها أن أبدت رسميا موقفا وتوصياتها؟

في الأخير أستطيع التقدم ذلك لا يعني أنني مع أو ضد قانون التعويضات فكل الاحتمالات وارده - بالقول إن معاناة الأمة والشعب لا يمكن ربطها بهذا القانون كما أن حل معانات الأمة لا تكمن أيضا في مراجعة هذا القانون، ولو علم كل واحد منا هنا أو في جهة أخرى أن التخفيف من معاناة الشعب يمر حتما هنا ما تأخر كل واحد منا عن

إعلان التنازل عن كل التعويضات ولا أقول الامتيازات فقط ولكن حتى الحقوق لصالح الأمة، كيف لا وقد قدم المخلصون جهدهم وعرقهم ودمهم من أجل ذلك ولن يترددوا إذا كان الأمر يتطلب إعادة هذه الكرة.

خلاصة القول، أقول حذار من لعبة التحريش ضد مؤسسات الدولة لأن بناءها مكلف جدا و استعادة بنائها مكلف أكثر والحفاظ على مصداقيتها يتطلب يقظة الجميع وعلى كل واحد منا واجب احترام دستور البلاد والامتنال للقانون حفاظا على دولة القانون والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: أستشيركم بسرعة فقد بقي لنا أربعة متدخلين ولنا الخيار إما أن نواصل ونرجي التقرير وإما نرجع على الساعة الثالثة مساء؟ نواصل حسنا، إذن الكلمة الآن للسيد بوزيد بركاني فليتكلم مشكورا.

السيد بوزيد بركاني: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات والسادة الأعضاء المحترمين، السادة الحضور، السلام عليكم.

قبل أن أتطرق لأي موضوع، أطلب العفو من الشعب الجزائري -هذه الأولى وهي من تلقاء نفسي- على هذا التعطيل الذي يعرفه مجلسنا منذ 8 أيام، والشعب متعرض لتأويلات وحملة لسنا المتسببين فيها، وهدفنا كان التضامن مع الغرفة الأولى فقط، ولو أن ناسا آخرين قالوا إن لهم طريقا آخر، فليس لدينا أي طريق آخر، وأساسنا هو وجود مؤسسات ندافع عنها من أولها إلى آخرها، ولو أن الجانب الخاص بعضو مجلس الأمة أهمل قليلا، صحيح أنه في القانون أهمل الجانب الخاص بعضو مجلس الأمة ولكن مبدئيا أنا متضامن مع الغرفة الأولى وهذا هو الذي كان هدفنا الأساسي، ولكن غرض البعض كان تفكيك المؤسسات وتأزيم الوضع لإفئال محاولتنا في بناء الدولة الجزائرية، وتذكرون أيها الإخوة، أيتها الأخوات ما جرى لنا حتى وصلنا وبنينا هذه المؤسسات، وإذا كان على قانون التعويضات نعود ونفرقها فأنا ضد هذا الشيء، وعلى هذا قلنا ندرس القانون الخاص بالتعويضات ككل القوانين السابقة، والشعب كان يلاحظنا من الأول على المباشر، ويتابعنا ويقيم أعمالنا، فلا يوجد أي سبب -يوم يأتي قانون التعويضات- للتوقف، وقطع الإرسال المباشر، لا، فالشعب الجزائري سيشهدنا من أولنا إلى آخرنا، ويشاهدني أنا الذي انتخبني وذلك الذي عينه الرئيس ويرقب ماذا يفعل هنا، وكيف يعطي رأيه، ويحارب الأعداء الذين يكسرون الجزائر، هذا هو الهدف الذي قلنا من أجله شاهدونا مباشرة، ولم نرد إخفاء أي شيء وقلنا لا بد أن تكون جلساتنا مباشرة في التلفزة، والشعب هو الحاكم، ولا يوجد أي واحد غير المجلس يقبل أو يرفض أي قانون، ولا يوجد أي واحد يستطيع أن يعطينا أو ينزع منا الدستور في المادة (115) يسمح لنا بتحديد تعويضاتنا، والدستور فقط، والذي قال أعطيكم فهو مخطيء والذي قال أسليكم هو أيضا مخطيء! نحن ندرس القانون الذي جاء من الغرفة الأولى، ندرسه علنيا كما قلنا، والتقارير تتم قانونيا والمصادقة تتم علنيا، وكل واحد حر، ولا بد للشعب أن يعرف بأن "الفوق" لا يتكلمون بـ (الأجرة) ولكن يقولون (التعويضات)، لأن هذه لا يعرفها الشعب، أنا كنت أعمل في (CNEP) وكنت أنقاضي 19000 د.ج. وانتهى، لا أزيد فوقها شيئا، ولكن يقولون إن أعلى المرتبات في الجزائر يبلغ 12 مليون سننيم وقالوها في الجرائد، ولكن لا بد أن نفهم ما وراء 12 مليون سننيم، فهناك الكثير من الحوائج تتبع ذلك، السيارات، الدار، الهاتف، الخدم، السواق، الأمن، الكهرباء، الماء، الغاز، هذه كلها خارجة عن 12 مليون سننيم، وعندما نقوم بالحساب أين ستصل 12 مليون سننيم هذه؟ أنا تعبت في حسابها، إذن هذه المصاريف أين تصل؟ و12 مليون تلك -وأنا أكتب بالدارجة- أجر الحساب كي ترى أين تذهب وتصرف؟!

إسمحو لي، وعلى هذا لن نطيل، وقد أخرجوا في الجرائد وخاصة "الوطن" يقولون فيها إن السيد رئيس مجلس الأمة اقترح تعويضات تعاكس الأولى وهي هنا، ونحن نكذب هذا الشيء، لأننا لم نر شيئا، ولا وثيقة ولا أي شيء رسمي من عند السيد الرئيس، وهنا أؤكد للجرائد ليس للمجلس حق اقتراح القوانين وحتى التعديل، ومن جاءه شيء رسمي من السيد الرئيس حسب ما جاء في جريدة "الوطن" فليكنذني!

إذن نعترف بأن هذه دعاية وتشويه للمجلس ونحن ضد هذا الشيء الذي قالته الجماعة ونكذبه، فحق اقتراح القوانين وحتى التعديل لا نملكهما، فمن أين يأتي هذا الاقتراح؟ إذن الأرقام التي نشرت في جريدة الوطن ليست رسمية ولكنه تعريض مغرض هدفه تشويه كل أعضاء مجلس الأمة بدون استثناء، وعندما نقول بدون استثناء، أعلن رسميا تضامني مع الثلث الرئاسي لما تكلم أحد وهو رئيس حزب وقال كلمة خارجة عن الطريق ولست أجاملكم فليس لي أية فائدة مع أي واحد، وفي بعض الأحيان لا أتفق معكم ولكن ...

(تصفيق)

ولكن أقولها دوما بتضامن، فكما أتضامن مع الغرفة الأولى أتضامن مع الثلث الرئاسي رغم أنه في بعض الأحيان لا يتفق رأبي مع بعضهم، ولكن اليوم عندما يصاب أي عضو هنا فأنا الذي أصبت وكل الأعضاء أصيبوا، إذن أتضامن مع الثلث الرئاسي فلا يوجد أحد منه أشهر سلاحه وأمر بأن يفعل كذا وكذا ... فلا وجود لذلك، إذن هذه للتاريخ والشيء الذي لم يقل في تلك الرقام هو أنهم قالوا 24 مليون سنتيم، وعندما تنزع (Le brut) تصبح 18.800 مليون سنتيم، والأشياء التي لم يقلها الزملاء سأقولها، فمنها 7.800 مليون للسكن (الكراء) سنتزع، 500.000 سنتيم للهاتف، 700.000 سنتيم تذهب في تذكرتي طائرة، ومنها مليون خاص بالمسؤولية أنا لست رئيس لجنة فلا تحسبوه علي، احسبوا أنه يأخذه 13 شخصا فلماذا تحسبونه على الناس جميعا؟ ومنها مليون ونصف لسلفة السيارة عندما تأتي، ومنها 600.000 سنتيم أدفعها لـ (CNEP) لأنني أبني داري، يبقى كم؟ 6 ملايين و700.000 سنتيم، وأين تذهب؟ تذهب في الأكل واللباس، وربما لن تكفيها، ولكن الحمد لله، فقد وضعنا قانونا ولا نبقى نتراجع إلى الوراء، وتذهب في الاستقبالات لأن النائب الذي يمثل الشعب من المفروض أن يستقبل في بيته، ويطعم الناس ويسقيهم، أم تريدون وضع نائب لا يستقبل ولا يطعم؟ نائب يحمل الصحافة ويمشي في الطريق؟ وكما قال الإخوة، أين هو الحل الأحسن، أن يبقى النائب في (الهلتون) وتصرف عليه الدولة حوالي مليون لليوم الواحد -وحيذا لو تستفيد منه الجزائر، إذ تستفيد منه (كوريا) لأن الفندق ملك كوريا- أم تعطيه بيتا ويدفع كراء 700.000 أو 800.000 سنتيم وتحذف من مبلغ 18 مليون حوالي 7 ملايين شهريا؟

في الخلاصة، لو كان الأمر بيدي لذهبت بعيدا، وكل مسؤول في الجزائر يصرف وأدفع له جيدا لكي أحمله، لأن هناك ناسا ينفقون عشرات الملايير في السنة، ولكن أن تمنحه 15000 د.ج الشهر! فكأننا نقول لهم مباشرة: إسرقوا! أقولها وأنا مسؤول على كلامي، نعطي له 15000 د.ج شهريا وهو يمشي إلى مدير تنفيذي أو رئيس بلدية ويدعوه إلى طعام الغداء كي يعالج له أمور المواطنين ويلزمه لذلك 2000 د.ج في اليوم، إذن لا بد أن تكون لنا شجاعة القوانين ونعرف كيف نقيم رجالنا ونساءنا عند تقلدهم مسؤوليات، وألا نقلل من شأنهم، فنأتي نحن إلى قانون التعويضات، والجزائر لا تزال محتاجة إلينا ونحن لا نزال نود الغرق في كأس ماء، وكنت أظن أننا سنمضي قدما ننظر في أمور أهم من هذا، ولا شيء قليل في أعين النائب وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بركاني والكلمة للسيدة مريم بلميهوب زرداني.

السيدة مريم بلميهوب زرداني: سيدي الرئيس، أخواتي، إخواتي أعضاء هذا المجلس الموقر مساء الخير.

كنت أفكر، هل أتدخل أم لا؟ ذلك أنني فكرت في عدة أشياء وهيأت نفسي للكلام عنها قد سبقني إليها العديد من الزملاء والزميلات وتطرقوا إليها، لذا سأحاول الاختصار في تدخلتي.

أولا وقبل كل شيء، إنَّ الهدف من الحملة التي نشبت حول قانون التعويضات وكذا غرفتي البرلمان واضح كالقمر في السماء ويتمثل في زعزعة استقرار هذه المؤسسات، ونحن كمسؤولين ومعينين من طرف رئيس الجمهورية وأقول كذلك إننا منتخبون، لأنكم جميعا انتخبتم دستور 1996 الذي كون هذا الثلث لرئاسي، ورئيس الجمهورية انتخب بأغلبية ساحقة من طرف كل الشعب الجزائري وهو من طلب بأن نكون في هذه الهيئة، فليس هناك فرق في الدستور بين من هم منتخبون ونحن، وكل صلاحياتكم وصلاحياتنا لا يوجد فيها إلا فرق واحد، لما يغيب أحدا من هذا المجلس، فالطريقة التي تعوض به الذاهب هي الطريقة المستمدة من قانون الانتخابات فيما يخص المنتخبين، ويعين رئيس الجمهورية آخر، ولكن في الصلاحيات وفي المسؤوليات وفي الوعي كلنا متساوون، ولا بد أن لا يكون ثمة فرق ما بين المنتخبين والثلث الذي يعينه الرئيس، وكل الأشياء التي تمس هذا الثلث الذي يعينه الرئيس في الحملات الموجودة داخل الجرائد لا بد عليكم كلكم كأعضاء مجلس الأمة هذا أن تقولوا إننا متمسكون في شرفنا لأن نساء ورجالا هم من يكونون هذا الثلث المعين من طرف رئيس الجمهورية وما أدراك! ففي كل المؤسسات والبلدان تكون نخبة كهذه النخبة الموجودة في هذا المجلس، المثقفون والمجاهدون، وأولاد الشهداء وأولاد المجاهدين، فيه إشارات سامية في الجيش وقادة تاريخيون، وجامعيون، نخبة لا نجدها حتى في البلدان المتقدمة، إذن الأحزاب التي تنظم نوات صحفية وتشتت وتشتت وتشتت، ونحن في هذا المجلس لا نذهب إلى الحكومات والدول الخارجية كي يتدخلوا في الجزائر، ولا نطلب منهم فرض الحصار على الشعب الجزائري (تصفيق) نحن هنا نساء ورجالا ندافع عن حقوق الشعب وكرامته، وليس فينا (des parrains, ni des mafiosi, ni des corrompus, ils sont ailleurs. Il n'y a pas eu un procès quelconque contre un membre de ce Conseil de la Nation. On ne peut pas en dire autant de ceux qui viennent insulter ce tiers présidentiel). نحن صافون، ليس لنا ماض غير مشرف، ليس لنا سوابق، لم نذهب نتجسس ونخالط الناس في البلدان الأجنبية،

(commencer d'abord à balayer devant votre porte avant de nous traiter de parrains et de mafiosi, les parrains, les mafiosi ce qui trahissent leur pays ils sont dans votre clan, dans votre camp, et je crois que vous n'avez pas plus de place dans ce pays c'est terminé, l'histoire vous a définitivement condamné).

فيما يخص قانون التعويضات هذا سيدي الرئيس، الذي كل الإخوان والأخوات قالوا لكم إنه يوجد شيء ضد هذه البلاد، لأن بلاد الجزائر هي بلاد وصلت إلى بناء البنية التحتية وكل المؤسسات الدستورية وصلنا إلى نهاية بنائها، وفي الوقت الذي وصلنا فيه إلى هذه النهاية حدث ما حدث حول قانون التعويضات، ونذكر بأن قانون التعويضات هذا مر في المجلس الوطني الشعبي الذي هو حر في نقاشه وحر في المصادقة عليه ولكنه صادق عليه يوم 11 أو 12 فيفري، وفي جو كان قد ساد الاضطراب، لأنه جرى نقاش داخل المجلس الوطني الشعبي على الحالة الأمنية وجاء بعد هذه المصادقة، وقد جاء بنفس الاضطراب داخل القاعة، لقد صادقوا عليه وذلك من حقهم، وجاء هذا النص إلينا لكي نناقشه ونتدخل حوله، ونصادق عليه، لكن عدة زملاء وزميلات تطرقوا إلى هذه الإجراءات ما بين غرفتي البرلمان، هل من البديهي وهل من المنطقي أنه في هذا البرلمان الذي هو متكون من غرفتين لا نصادق إلا على ما يأتينا من الغرفة الأولى، وإذا تابعنا تحليل بعض الزملاء الذين يقولون لكم بأنه نظرا لأن هذا القانون كان قد صادق عليه من طرف زملائنا من نفس الحزب فعييب ألا نصادق عليه هنا بنفس الطريقة، وأجيب لأقول إذا ذهبنا بهذا التحليل فما جدوى هذه الغرفة الثانية؟ لأن كل القوانين التي تأتينا تكون قد مرت على الغرفة الأولى ثم تصلنا، إذن فنحن لا نحتاج هذه الغرفة الثانية، فإذا كانت كل مواقفنا مصادقة على القوانين التي تصلنا من الغرفة الأولى فمعناه عدم وجودنا في هذه الغرفة ونحن 144 عضواً بين رجل وامرأة، ونحن نؤجر لكيلا نفعل شيئاً إلا المصادقة.

من المنطقي أنه لما تكون ميزانية تخص مجلس الأمة، وتكون له تعويضات فله أن يتصرف في بيته لوحده، ورغم أنه توجد غرفة أولى في نفس البرلمان، لكن هناك غرفتان، وهذه هي المرة الأولى التي يدخل (Bécarmiralisme) في دستورنا، فلا بد أن نواجهه، وربما توجد نقائص، أخطاء، ولكن إذا كان هناك مشكل فكل مشكل له حل، وكل حل يأتي في وقته، فكيف نقبل نحن في هذه الهيئة تدبير المجلس الشعبي الوطني؟ ورغم أنه يوجد زملاء في أحزابنا وكتلتنا، أو واحد من هؤلاء المنتخبين فكيف نقبل بهذا الشيء؟ ربما في المجلس الوطني الشعبي لهم احتياجات ليست كاحتياجاتنا، وهل من الاحترام أن يدبروا علينا من (أ).. حتى (ي) حتى لا أقدر إبداء رأيي في هذه الحالة، إذن أقول لا بد من إيجاد حل فمهما كانت نتيجة التصويت على قانون التعويضات فلا بد من إيجاد حل، لأن وجود حالة قانون التعويضات تمكنها أن تأخذنا إلى نفس الحالة في نص قانوني آخر، ومادامنا نصادق على ميزانية التسيير كل عام، فهل نعيش في كل عام هذا المشكل؟ هم الذين يضعون ميزانيتنا عندهم، ثم تأتي إلينا لندرسها لننقق أولاً ننقق عليها، فاحتراماً لسمعة مجلس الأمة الذي هو مؤسسة ثانية في البلاد بعد رئاسة الجمهورية أقول لا بد من إعطاء بعض الاحترام لها ولنا، إذن نطلب وجود لجنة ودراسات لكي يكون هذا القانون العضوي المنظم للعلاقات بين الغرفتين والذي أشار إليها القانون الدستوري، ولا بد من إيجاد حل نهائي والذي يترك النائب في جهته وعضو مجلس الأمة في جهة أخرى ويعمل على دراسة القوانين بصفة معمقة لأن هذا الشيء الذي عشناه كما ذكر السيد ركيبي قبل حين، إذ إننا كنا نتكلم بصفة تلقائية، وكانت الضحكة والبسمة تسودنا، فأصبحنا منذ أن جاءنا قانون التعويضات هذا ينظر بعضنا البعض كأعداء ونحن هنا في مصلحة الشعب، وهذه مأمورية، مهمة، موجودة في الدستور، لأن الدستور ينص على أنه لا بد أن تكونوا دائماً وأبداً -أنتم مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني- في سماع طموحات الشعب، وهذا القانون الذي جاءنا كون بلبله لدى الشعب، لأنه لو تذكرون الجرائد التي صدرت في الجزائر العاصمة يوم 12 فيفري بعد انتخاب هذا القانون في المجلس الشعبي الوطني حدثت ضجة كبيرة وهم الذين أعطونا هذه الأرقام التي كانت توزعت في كل جهة وطريق ونحن لما تطرقنا إلى هذا الملف وبدأنا ندرسه، وبدأت الآراء المتنوعة تمشي داخل هذا المجلس جاؤوا وانقلبوا علينا بدعوى أننا سببنا عرقلة هذا القانون، لسنا هنا لعرقلة هذه المؤسسة الدستورية، نحن هنا كي ندرس ما في هذا القانون، وكلنا أحرار، ولا يدخل في نص كهذا إلا التعبير والضمير والتحليل الشخصي لكل واحد منا، أنا عندما يأتيني هذا القانون من طرف المجلس الوطني الشعبي ولم أكن تدخلت فيه ولم أعط رأيي فيه، ويحتمونه عليّ فهذه لا أقبلها، لأن المجلس الدستوري نزع منا حق التعديل وأنا أقول إنه تجاوز وخرق الدستور، هذا هو الموقف فيما يخص نظامنا الداخلي، لأننا قرأنا الدستور والمبدأ القانوني يقول "عندما لا يكون شيء ممنوعاً في الدستور أو في القانون فهو مباح" وليس هناك من منع وجود حق التعديل لمجلس الأمة، وفيما ناس قانونيون دستوريون خارج هذه المؤسسة، لا بد من إيجاد حل لإيجاد حق التعديل لأنه إذا لم يوجد فالدستور هذا وضعنا كزينة هنا لنجلس ونقول "نعم، نعم سيدي، شكراً، شكراً" وانتهى، لا! عندنا حق التعديل وإذا كان هنا 144 فرداً يفكر، وكلهم يستطيع تعديل النص الوارد إلينا من المجلس الشعبي الوطني فلماذا لا؟ لماذا لا؟ مادام الدستور لم يمنعني حق التعديل، إذن لا بد أن نتطرق لهذه المسألة، فعندما يأتي النص من عندهم، ويكون قانوناً عادياً، نجتمع وندرسه ونعدله، ولكن عندما يجيئنا قانون كهذا الذي يقول عنه الدستور إن غرفتي البرلمان تنتخبان نظامهما الداخلي وميزانيتهما الوظيفية وتعويضاتها فهذا يعني أنني أضعه لوحدي، ولا أحتاج إلى المجلس الشعبي الوطني ليشير عليّ ماذا أصرف في مجلس الأمة، ونحن ثانية مؤسسة في البلاد ومن جهة أخرى عندما نرغب في شراء شيء لا بد أن نسجله ونعطيه للمجلس الشعبي الوطني ليصادق عليه ونصادق عليه بثلاثة أرباع كي يمر! هذه نقطة جوهرية تمس الإجراءات ولا بد

أن نتحزم عليها كلنا نساء ورجالا، قانونيين وغير قانونيين كي نخرج نهائيا من هذه الأزمة التي سنعيشها على مدى عام عندما يأتينا قانون التسيير أو تغيير التعويضات، نعيش نفس المشكل ونفس الضغوط ونفس الترفزة كل عام ! إذن نخرج مع بعضنا البعض نهائيا من هذه الأزمة.

فيما يخص مضمون النص أقول بكل نزاهة وصراحة وشجاعة وشفافية إن أشياء كثيرة منه غير قانونية ولا دستورية، وعندما يقولون إن التقاعد مثلا يحسب لعضو مجلس الأمة على أساس الأجر القاعدي ونضيف لها 75% من مصاريف التمثيل فنقول لقد خرقتنا الدستور، كيف خرقتنا؟ لأن عدة مواد تنص على تساوي المواطنين بينهم، وعندما ندخل هذا القانون فإننا ندخل امتيازات وندخل (Les discriminations) بين المواطنين والمتقاعدين، فمن أخذ تقاعده من زمان يأخذه على قاعدة الزمن ونحن نأتي ونأخذ حقوق التمثيل والتقاعد على أساس هذا المبلغ، الأجر القاعدي وحقوق التمثيل، أنا أقول إن هذا ليس إنصافا ولا عدلاً وهو خرق للدستور، ويأتي أعداء وينظرون إلينا، وكل الناس يأخذون تقاعدهم على أساس هذا المبدأ الشرعي الذي يطبق على كل الجزائريين ونحن نأخذ تقاعدنا على أساس الأجر القاعدي بإضافة 75 %، لا ! فلنكن عقلاء، فهذه المادة لا نستطيع قبولها ولو قبلناها وصادقنا عليها ستكسر في المجلس الدستوري لأنها خارقة لقانون المساواة، لأن هذه 75% حقوق التمثيل وعندما يكون المرء في تقاعد فأى تمثيل ليكون له فهو في بيته مع أهله، (donc la retraite ne peut-être retenue que sur le montant du salaire de base.) وتعويضات التمثيل كما سبقتي إليها زملاء، نحن هنا، ولنا مرتب لكي نعمل دورتين زمنيتين في السنة من 4 أشهر فما فوق إلا إذا أراد غير ذلك جدول الأعمال، ونتقاضى على ذلك تعويضات الحضور على 12 شهرا.. لا، أقول إذا كان الأمر حضورا فلنذهب إلى تسجيل حضورنا ! أقول إذا كان لدينا هذا الأجر القاعدي الذي يعتبر أعلى رقم استدلالي في الوظيف العمومي فأقول لقد أجرنا على هذا فلا نأخذ 10 % منحة الحضور، هذا هو عملنا، وأقول لا بد أن يحذف هذا الأمر، فلا يستطيع أن يكون، 20 % للتمثيل تجوز لمن هم رؤساء كتلة برلمانية مثلي أنا، أو لرئيس لجنة في حدود معقولة، نأخذ تعويضا على المسؤولية ولكن ليس 20 % أو 15 % فهذا كثير، ولو كنا في وقت ليس للجزائر فيه مشاكل لكان، والجزائر ستخرج يوم 22 ماي المقبل من برائن وقبضة الاتفاقية الممضاة مع صندوق النقد الدولي ولو لم تكن نعاني من الأزمة الأمنية التي أوصلتنا إلى هذه الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي نعيشها، أنا أقول كي يكون النائب أو عضو مجلس الأمة يعمل عمله كما ينبغي في بلد له إمكانيات فلا علينا ولا مشكلة، ولكن في وقت يسرح فيه الناس من المصانع، والحد الأدنى للأجور (SMIG) تعرفونه، وفي هذا الوقت الذي خنقنا فيه المنظمات العالمية فحزمت هذا الشعب من عدة أشياء، فأقول لا بد أن نتضامن، وأنا أشاطركم الرأي عندما تقولون إن هذه التعويضات على أساس المبلغ المنصوص عليه في هذا القانون سواء بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة ليس له تأثير على ميزانية الدولة والاستثمار، لكن هناك رمز، فنحن هنا نمثل الشعب، والشعار لا يزال منذ الاستقلال إلى يومنا هذا هو: (من الشعب وإلى الشعب) ومادامت الحالة صعبة، والشعب لا يزال يعاني من محن كبيرة ومادام برميل النفط لم يصل بعد إلى مستوى معقول، ومادامت الناس تسرح بسبب خوصصة القطاع العام، ومادام عدد البطالين في ازدياد فلنكن هناك إشارة من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني ومنا فنحن من دم ولحم هذا الشعب، ونحن أيضا شعبنا المحن عندما كنا صغارا، فلم نأكل اللحم ولم نشرب الحليب، ونحن أيضا لكي نعمل درسنا وأشعلنا الشموع إذ لم تكن الكهرباء متوفرة وعندما توفرت مُنعناها لأن تكلفتها وخيمة لا تتحملها مصاريف الأسرة، إذن على امتداد فترة زمنية نظرا لأن هذا الأمر قد يتغير على مدى عام، وربما نستطيع إرسال إشارة بأنه إذا طلبنا منهم كي نحسم أمورنا استعدادا للتضحيات فعلى الأقل نتقاسمها كل حسب مقدوره، والشيء الذي نربحه معنويا مع هذا الشعب الذي ينتظر من الكثير والكثير والذي رغم التهديدات التي كانت تفرض عليه ويقال له لا تنتخب ولكنه رغم ذلك انتخب في المرة الأولى في 1995 وفي 1996 وانتخبكم أنتم في المجالس البلدية والولائية، وحضر ولم يخش الإرهاب والتهديدات وذهب ووضع ثقة كبيرة فيكم وفي نواب المجلس الشعبي الوطني وكان معرضا في الموضوع الذي ينتخب فيه، وأظن أنه حان الوقت الذي نحن أيضا بدورنا نفكر فيهم، وأنا مدركة أنه حتى وإن ظهرت هذه المبالغ مبالغا فيها ففي بلاد عادية ليس مبالغا فيها، وفي الحالة التي نعيشها ربما تستقيم الدنيا ونعيد النظر في هذا القانون، وأقول لكم إخواني أخواتي بكل صراحة وبدون ديمagogية أنا أفكر في كل هؤلاء الرجال والنساء الذين ملكوا الشجاعة في الوقوف طوابير طوابير لينتخبوا رغم التهديدات، وهذا الشيء أنا لا أستطيع نسيانه ولا بد اليوم وكعضو في مجلس الأمة، ولو أنني أستطيع أن أقول إنه توجد أشياء تستحق وترتبط بالعمل الذي يؤديه عضو مجلس الأمة أو نائب في بلد عاد، لكننا لسنا اليوم في أوضاع عادية، وهو نصيبنا من التضامن مع هذا الشعب الذي ينتظر منا فعلا أو إشارة، وربما العام القادم عندما تتحسن الظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد وعندئذ نستطيع مراجعة هذا القانون ولكننا لوحدنا في دارنا وبميرانيتنا ونستطيع وضعها (des résolutions) dans notre chambre qui auront force de lois comme cela se fait ailleurs) فنحن أحرار هنا وشخصية عضو مجلس الأمة في كل بلد لها طابع خاص والشيء الذي نستطيع التخلي عنه من جهة ربما نأتي به من جهة أخرى باعتبار بعض الأشياء التي تشرف هذه المؤسسة الثانية في البلاد، وأنا أقول لكم -إخواني أخواتي- بكل صراحة بأنه في الظروف الراهنة لا أستطيع أن أصادق على هذا القانون ولا أستطيع قول نعم، لأنني لم أعط رأيي فيه ولم أستشر فيه، ولم يقولوا لنا هاتوا برأيكم كمجلس أمة وأنا لا أسمح لهم أن يتصرفوا في داري، وأن يرثوني وأنا حية.. وعلى هذه المبادئ جميعا، يجب أن نتحزم كلنا بهدوء ونجند كل القانونيين لكي نجد حلا في هذا الأمر ونهدي لكم دراسة تقوم بها جماعة من القضاة عندنا في لجنة الشؤون القانونية كرمز عرفان وامتنان لهم، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا. بقي متدخلان. وحبذا لو نربح القليل من الوقت معهما فخير الكلام ما قل ودل. والكلمة الآن للسيد أحمد بن بيتور.

السيد أحمد بن بيتور: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، إن الأهمية التي أعطيت لهذا القانون تركتني أدرس وأتمعن في الدور التشريعي الذي خوله الدستور لمجلسنا، وأستسمح سيدي الرئيس لأبدي بعض الملاحظات في هذا الشأن.

الملاحظة الأولى هي أن عكس ما هو عليه الحال في الدساتير الإفريقية المتضمنة غرفتين المستوحاة من دستور فرنسا 1958 فإن الدستور الجزائري لم يمنح لمجلسنا حق المبادرة بالقوانين، وفي قراءة خاصة للمجلس الدستوري حق التعديل، وهذا معاكس لدستور فرنسا، مدعشقر، موريتانيا حيث هذان الحقان إلا وهما حق التعديل وحق المبادرة بالقوانين منصوص عليهما بصريح العبارة للغرفتين وفي هذه الحالة نجد أنفسنا في ظروف عمل سيئة للغاية، فإما أن نصادق على القوانين كما وصلت إلينا وترانا نتساءل عن دورنا التشريعي، وإما إذا لم نصادق عليها فنجد أنفسنا كبرلمان بغرفتيه الاثننتين تحت لواء رئيس الحكومة في اللجنة المتساوية الأعضاء، فالمعادلة ليست بهيئة المنال سيدي الرئيس، صحيح أن قضية اللجنة المتساوية الأعضاء موجودة في دستور فرنسا ولكن هذه الهيئة تدعى إلى الاجتماع في ظروف مغايرة تماما لما هو عليه الحال في الجزائر بحيث تجتمع بعد أن تكون الغرفتان نفذتا حقهما في التعديل على الأقل بعد قراءتين اثنتين لكل غرفة، وفي كل الحالات فإن الكلمة الأخيرة في الأمر من حق المجلس الوطني، إذن الواقع مغاير تماما لما هو عليه الحال بالنسبة للدستور الجزائري.

الملاحظة الثانية، هي أن الدولة الجزائرية تعمل في محيط تغيرات خطيرة على المستويين الداخلي والخارجي، على المستوى الداخلي بالتحول من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي في الميدان السياسي، ومن نظام الاقتصاد المسير إلى نظام السوق في الميدان الاقتصادي، وعلى المستوى الخارجي حيث يواجه العالم حتميات العولمة، وفي تلك الظروف يجب أن نكون حريصين الحرص على بناء جيد لمؤسساتنا الفتية لهذه الدولة التي -أي الدولة- لن ترقى إلا بقوة مؤسساتها وتوازن السلطات بينها، والبلاد لن تخرج سالمة من هذه التحولات إلا بدولة قوية.

وهنا أسمح لنفسي بتساؤل هو كيف يمكن لجهاز تشريعي ما، التخلي طوعا عن قدرة التفكير الموجودة -على الأقل نظريا- هنا في مجلس الأمة حيث يتكون من أعضاء منتخبين يمثلون المؤسسات المحلية بما يحملونه من تجربة ميدانية واحتكاك بالجزائر العميقة من جهة وأعضاء اختيروا لخبرتهم ومكانتهم على الساحتين الوطنية والدولية من جهة أخرى، ضف إلى ذلك أنه يكون تجديد أعضائه بالنصف وعدم امتلاك رئيس الجمهورية حق حله، فهو المؤسسة الوحيدة التي تمثل استمرارية الدولة في كل الظروف ولهذا كله أرى من المجدي إعادة النظر في القراءة التي تنتهي إلى نفي حق التعديل لمجلس الأمة.

وبعد هذا التوغل في الحق الدستوري لمجلسنا في ميدان التشريع إلى مشروع قانون التعويضات، للحديث عن الجو الذي حضر فيه هذا القانون.

الملاحظة الأولى، إن هذا النص كان محل حملة دعائية ديماغوجية مغرضة وكاذبة بالمبالغة في الأرقام والخط المتعمد بين الراتب الخام والراتب الصافي، وكذلك بين الأعباء والتعويضات وهذا كله ترك أثرا سيئا لعضو البرلمان عند المواطن، وبالتالي إذ نصادق على هذا القانون في صيغته الحالية، فإننا سنفقد من مصداقيتنا عند المواطنين، وذلك راجع إلى الحملة المغرضة أكثر من محتوى القانون، وإذا رفضنا البنود القابلة للتعديل فإننا نرجع إلى تحكيم رئيس الحكومة، وهذا راجع إلى القراءة التي تنتهي إلى نفي حق التعديل للمجلس.

الملاحظة الثانية، زيادة على تقصير الدستور في هذا المجال، أي في مجال الحق التشريعي للمجلس، فإن مبادرة القوانين من طرف الحكومة جاءت معاكسة لمنهجية التشريع بحيث إننا تسلمنا قانون التعويضات قبل القانون العضوي المتعلق بعمل البرلمان، والقانون الأساسي للبرلماني، بينما التسلسل المنطقي هو القانون العضوي ثم القانون الأساسي وبعده قانون التعويضات.

الملاحظة الثالثة، هي كون هذا القانون يتعلق كذلك بعضو مجلس الأمة دون أن يستشار هذا الأخير في مضمونه، وجاء التصويت عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في الوقت الذي كنا نباشر فيه بتصويب هيئات مجلسنا.

الملاحظة الرابعة هي أن نظام الأجور قابل للتحسين عند إطارات الدولة، حيث القسط النقدي من الامتياز الذي ينعم به المسؤول ضئيل، مقارنة بامتيازات مادية أخرى كالسكن والنقل والهاتف، وحق تعليم الأولاد في الخارج وما يشبه هذه الامتيازات، وهذه الحالة لا يمكن تحسينها إلا من خلال برنامج شامل لإصلاح الإدارة والوظيف العمومي على المدى المتوسط، وبالتالي لا داعي للخلط بين التعويضات والأعباء في هذا القانون ولو كان ذلك منبثقا من نية حسية للتخفيف من عبء نظام الساري المفعول في الدولة.

الملاحظة الخامسة أن مشروع القانون المعروض علينا يحمل أخطاء متعددة راجعة إلى الظروف التي تبلور فيها هذا النص وكذلك الانفعال الناتج عن تصرف الحكومة تجاه النواب، ومن هذه الأخطاء أذكر.

- وجود تعويضة عن الحضور، في الوقت الذي يتقاضى فيه عضو البرلمان تعويضة أساسية وأظن أنه لن يكون هناك خلط بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء البرلمان.
- وجود تعويضة تكميلية شهرية عن التمثيل والعهدة والأمانة فأنا لا أرى هذه التعويضة قادرة على تغطية التكاليف الخاصة بالأمانة من كراء مكتب، توظيف كاتبة، أعباء التنظيف، صيانة المكتب، وتجهيزاته... الخ وبالتالي يستحسن حذف القسط المتعلق بالأمانة من هذه التعويضة، وإقرار التكفل بهذه الوظيفة على المستوى المحلي بالولاية أو الدائرة.
- وجود تعويضة جزافية عن الإيواء، وهذه التعويضة ستعرض عضو البرلمان إلى التهم أكثر مما تمثل حلا أنسب للإيواء.
- إدخال التعويضة التكميلية في تحديد مستوى راتب التقاعد، وكذلك الخلط بين ما يخضع للقانون وما يخضع للتنظيم.

وفي خلاصة القول أؤكد مرة أخرى على الظروف الصعبة التي نعمل فيها وهي راجعة أساسا إلى عاملين اثنين هما:

1. النقص الملحوظ في الدستور من باب وجود حق التشريع لمجلس الأمة، وهذا يتطلب تجنب القراءة الضيقة لنص الدستور، وإقرار مبدأ كل ما هو غير ممنوع بالتعبير الواضح للنص فهو مباح وهذا يمكن تطبيقه على حق التعديل.
2. التسلسل غير المنطقي في تقديم النصوص التشريعية وهذا يتطلب الحرص كل الحرص على التنسيق المتميز بين الغرفتين وخاصة في الظروف الراهنة، بقدر ما يجب علينا الحرص كل الحرص على توظيف كل الوسائل الملائمة لتمكين عضو البرلمان من القيام بواجبه تجاه المواطن والوطن بقدر ما يجب علينا أن نتجنب كل ما يمس ويشوه لخطورة سمعتنا عند الرأي العام، وهذا ليس من باب الأنانية ولكن لخطورة الدور الذي يجب أن تقوم به مؤسسات الدولة للوصول إلى تطويق الأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها البلاد.

هذه سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء المجلس المحترمين الملاحظات التي توصلت إليها عند دراسة هذا المشروع والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بن بيتور، لم يبق لنا سوى الأخ بوعلام بسايح وأطلب منه أن يكون موجزا وهذا من عادته، والكلمة له.

السيد بوعلام بسايح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المخلوقين. سيدي الرئيس، نظرا لتدخل الزملاء في بعض النقاط فلا حاجة للتكرار وسأحاول التلخيص.

سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، قبل أن أبدي رأيي أريد بادئ ذي بدء أن أوضح بأنني لن أسمح لنفسي أبدا بالمساس بكرامة زميل أو جماعة أو مجموعة، كما أنني أريد أن أجنب نفسي المساس بكرامة مؤسسة وطنية من مؤسساتنا، لأنه ينبغي علينا جميعا الحفاظ على وجودها ودورها وسمعتها، وأطرح سؤالا: لماذا أقيمت غرفتان في بلادنا؟ أقيمت الغرفتان لطبيعة الاختلاف في الرأي، وضرورة المناقشة الحرة

المسؤولة وتقبل النقد البناء وحتى داخل المؤسسة الواحدة من الطبيعي أن نختلف في الرأي إلا أنه ينبغي التعبير عن هذا الرأي المخالف أو المغاير بصيغة مهذبة وبطريقة متحضرة فينبغي أن يكون التعبير حاملا معه احترام الغير واحترام رأي الغير، فالديمقراطية التي نريد تعميقها في الساحة السياسية تنطلق من هنا وتتبلور داخل مؤسساتنا التشريعية، كمثال يفتدى به في مجالات أخرى تختلف لأننا نستوي في الحقوق والواجبات، فكيف لا نختلف في الرأي عند مناقشة مشروع كهذا خاص بحقوق عضو البرلمان الذي صودق عليه في غيابنا، وفي نفس الوقت يطبق أليا علينا! كيف لا نختلف في الرأي -أيها الزميلات أيها الزملاء- حول ثياب أعدت لنا ونحن مجبرون على ارتدائها بصفة آلية؟ لو كان لدينا حق التعديل -سيدي الرئيس- لكننا عدلناه بهدوء ولكن لم يبق لنا مع الأسف إلا طريقتان إما المصادقة وإما رفض.

إن هذا القانون يحتوي على إجراءات أعتبرها معقولة ولكن هناك إجراءات أخرى لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية وحتى أخلاقية تطغى على النص، وتطغى على الجانب المعقول فيه، فتفقده وواقعيته موضوعيته.

وأذهب إلى أبعد من ذلك، لأن الموضوع ليس موضوع أرقام، فمن الطبيعي والمشروع أن يتمتع عضو المؤسسة التشريعية بالقدر الكافي لضمان العيش المحترم والقيام بمهامه النبيلة دون أن يتعرض إلى مشاكل مادية مهينة ولكننا عندما ننظر إلى الموضوع من منظور المبادئ يتبين لنا أن الإخراج -كما قال أحد الأصدقاء- الذي جاء به هذا المشروع إخراج لا ينطبق على الواقع في الظروف المعيشية القاسية التي يواجهها الشعب.

وأعطي هنا مثلا واحدا لا اثنين على سبيل التذكير، لأن الأمر طويل وطلب مني التلخيص، كيف يتصور أن تضاف للعضو منحة للحضور، وقد خصص له مبلغ من أجل العمل التشريعي أي من أجل الحضور؟ لا أريد الدخول في التفصيل.

وبشأن الحملات التي شنت هنا وهناك حول هذا الملف، والمتوقع أن تشن على ملفات أخرى مقبلة وفي المقام الموقر الذي منحه الدستور للغرفتين لا ينبغي أن يتحول الاختلاف إلى خلاف، وإذا كانت هناك جهات أو أوساط معينة تريد زرع البلبلة وزرع بذور التفارقة في صفوفنا ينبغي لنا في هذا المقام أن نتصدى لها بإرادة ولناحافظ على الوثام والانسجام ونحمي مؤسستنا من أي مؤامرة تحاك أو أي محاولة تساق، لأن النضج السياسي الذي يتمتع به عضو البرلمان بصفته مشرعا للمجتمع، كفيل بأن يجنبه تأثيرات المحاولات المغرضة، وإلا فكيف نحافظ على ثقة المجتمع وحسن ظنه فينا بأننا قادرون في كل الظروف على الارتفاع إلى روح المسؤولية مكرسين كل طاقاتنا للاهتمام بشؤون المواطن وكبريات قضايا المجتمع ومصير الدولة.

ولنكن في هذا المقام النبيل المشرف كالذين وصفهم القرآن الكريم بقوله: (والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس).

سيدي الرئيس، إذا أمكن أن نستخلص درسا من هذه الممارسة الفتية فهو ضرورة التشاور أكبر، بين الغرفتين وحتمية التنسيق أكبر بين الغرفتين، وقد بدأنا نعمل سويا في هذا الاتجاه عندما قمنا باستقبال وفود برلمانية أجنبية أو عندما زرنا في بعض الدول برلمانات أخرى، فظهرت النتائج المثمرة وتأكدت الفعالية الملموسة ضمن العمل المشترك. وينبغي بعد خروجنا من هذه القاعة - ولأن مسيرتنا طويلة والمشوار شاق- بعد اصطدام أفكارنا إن اصطدمت أن نبقى إخوة وزملاء يجمعهم القيام بالواجب، يحترم بعضنا بعضا مجندين للدفاع عن مصالح هذا الشعب وقضايا هذا الوطن وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام بسايح ونستأنف أشغالنا غدا -إن شاء الله- على الثالثة والنصف مساء للمصادقة على نص هذا القانون وشكرا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة زوالا.